منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

من المواجهة إلى الانقسام: جماعة الإخوان المسلمين في مصر (٢٠١٣-٢٠١٦)

أوراق بحثية

ياسر فتحي

أكتوبر ٢٠١٩

الورقة الأصلية تم نشرها بالعربية في المعهد المصري للدراسات تحت عنوان
الإخوان المسلمين وثورة يناير (الجزء الثالث)

من المواجهة إلى الانقسام: جماعة الإخوان المسلمين في مصر (٢٠١٣-٢٠١٦)

ياسر فتحي باحث مصري،محاضر سابق بمعهد اللغات العالمية جامعة فطاني مملكة تايلاند، له دراسات خاصة في التحليل السياسي والإعلام واستراتيجيات الاتصال. مهتم بالثورات والانتقال الديمقراطي

HEADQUARTERS
OF
MUSLIM
BROTHERHOOD
المركز العام
لجماعة
الإخوان
المسلمين

المحتوى

الملخص التنفيذي	٦
مقدمة	٧
تشكيل قيادة اضطرارية	٩
خطَّة الستة أشهر	١١
خطَّة أغسطس ٢٠١٤	١١
تطوُّر نزعة استخدام العنف داخل الجماعة	١٣
تنظيم عمل الإخوان المصريين في الخارج	١٥
إرهاصات الخلاف	١٦
تصاعد الخلاف	١٧
تقييم خطَّة «الإرباك والإنهاك»	٢٠
خاتمة	٢٥
المراجع	٢٧
عن الشرق	٣١

الملخص التنفيذي

■ شكّل فض اعتصام رابعة صدمةً كبرى لجماعة الإخوان المسلمين، وكانت الصدمة مخلخلةً للهيكل القيادي للجماعة خصوصًا بعد اعتقال الكثير من قيادات الجماعة ورموزها. ولكن التنظيم لم يُصَب بالعجز أو الانهيار، وتمكَّن - بشكل عفويٍّ ولامركزيٍّ - من تسيير التظاهرات والاحتجاجات إلى حين تشكَّلت "اللجنة الإدارية العليا" كقيادة لها شرعية تنظيمية في فبراير ٢٠١٤.

■ في أغسطس ٢٠١٤، تمَّ إقرار "خيار العمل النوعي"، أي الاستخدام المنظَّم للعنف في الدفاع عن التظاهرات، وفي إحداث إرباكٍ لجهاز الشرطة وللسلطة الحاكمة، مع التأكيد على عدم الاستهداف إلا في حالاتٍ محدَّدة. كان الهدف من هذه الخطَّة، ومن قبلها خطَّة الستة أشهر، هو العمل من أجل إحداث تغييرٍ أو حلحلة في المشهد السياسي، وتخفيف وطأة الإقصاء والعنف بما يفتح الأفق لاستعادة مسار الديمقراطية.

■ في نهايات عام ٢٠١٤، ظهرت بعض التباينات بين أعضاء مكتب الإرشاد في وجهات النظر حول طبيعة إدارة الجماعة واستراتيجيتها، لكن هذه التباينات في بدايتها لم تحمل شكلًا انقساميًا إلى حين انتقلت الخلافات إلى الآليات التنظيمية نفسها والمرجعيات العليا التي توجِّه هذه الآليات التنظيمية.

■ في مايو ٢٠١٥، تفجَّر الصراع بشكل علنيٍّ داخل جماعة الإخوان، مع إصدار الدكتور محمود عزت نائب المرشد العام للجماعة قرارًا بحلِّ اللجنة الإدارية العليا برئاسة الدكتور محمد كمال، ورفض الأخير لهذه القرارات باعتبارها صدرت من غير ذي صفة. وتزامنت قرارات الدكتور محمود عزت مع تصاعد الضربات الأمنية المترافقة مع تعيين مجدي عبد الغفار وزيرًا للداخلية.

■ تصاعد الخلاف نتيجة عدم الثقة، والاتهام بالانحراف، وعدم حسم الآلية التنظيمية العليا التي سيحتكمون لها؛ فالطرف القديم يرى أن الشرعية العليا للتنظيم هي أولًا للدكتور محمود عزت القائم بأعمال المرشد العام في الداخل والأستاذ إبراهيم منير رئيس مكتب رابطة المصريين في الخارج، وأن هذا هو أول مدخل للتفاهم والقبول بقراراته. أما الطرف الآخر، فيرى أن الخطوة الأولى هي الاحتكام لجمهور جماعة الإخوان وإجراء انتخابات، وهذه الانتخابات هي التي تفرز قيادةً لها صلاحية عليا في الجماعة، وهاتان النقطتان لا تلتقيان.

■ في ديسمبر ٢٠١٥، تمَّ الإعلان من قِبل الدكتور محمد عبد الرحمن (رئيس اللجنة الإدارية العليا المكلَّف) عن قرار الدكتور محمود عزت بحلِّ اللجنة الإدارية العليا الثانية، والبدء بإجراءات تحقيقٍ وإيقاف المحسوبين على إدارة الدكتور محمد كمال. وفي الوقت نفسه، أعلن مكتب رابطة المصريين بالخارج في لندن (التابع لإدارة دكتور محمود عزت) إقالة محمد منتصر وتعيين طلعت فهمي متحدثًا باسم الجماعة، وتبع ذلك إعلان موقع رسمي جديد للجماعة، وصفحات تواصل اجتماعي جديدة تمثِّل الجماعة.

■ ثمة ثلاثة عوامل أدت إلى تصاعد حدَّة الخلاف وصعوبة احتوائه بين القيادات القديمة والقيادات الجديدة المنتخبة، وهي: عجز محاولات تجريب استراتيجياتٍ جديدة عن تحقيق أي هدف سياسيٍّ ملموس، وتصاعد الضغوط الأمنية على الجماعة بشكل غير مسبوقٍ مما تسبَّب في إضعاف قيادتها سواء بالاعتقال أو التصفية أو باضطرارها إلى السفر خارج البلاد، وغياب الرؤية الاستراتيجية عند التخطيط والتقييم، والاقتصار على البُعد الإجرائي والعملياتي.

مقدمة

عاشت جماعة الإخوان المسلمين في مصر عقودًا في حالةٍ من الركود السياسي، تتناسب مع طبيعة البيئة السياسية في عهد مبارك ذات السقف السياسي المحدَّد، إلا أن هذه البيئة السياسية - التي تكيَّفت معها الجماعة فترة طويلة - تغيَّرت منذ يناير ٢٠١١، فأصبحت تتَّسم بالتغيُّر السريع والتقلُّب والغموض وسيادة «اللايقين» في المستقبل، إضافة إلى تغيُّر الفاعلين السياسيين والمتنافسين المعتادين في عهد مبارك.

وكان تغيُّر البيئة خارج احتمال الجماعة واستعدادها وطبيعة ثقافتها الداخلية - القيادية وغير القيادية - فيما ظلَّ إرث الخوف والحذر والمركزية حاضرًا في تقدير الأمور، وجعل الجماعة متردِّدة ومتقلِّبة؛ تتصرف بردِّ فعلٍ وَفْقَ الضغوط التي تفرض نفسها عليها، فاضطرت الجماعة إلى التخلِّي عمَّا رسمته لنفسها لتسير بقيادة الاضطرار. نجحت الجماعة في الوصول للرئاسة، ولكن بعد مرور عام واحد فقط، تمت إزاحة الرئيس محمد مرسي، وازدادت الضغوط على الجماعة بشكل غير مسبوق، حيث هيمنت على الحكم سلطةٌ أشدُّ قمعًا من عهد مبارك، لا تعبأ بالحشود والأغلبية والديمقراطية، وتجيد تقليب الرأي العام، وتشويه المطالبين بالتغيير، والتهديد بالحرب الأهلية، ودعم الاستقطابات الحادَّة. وتصاعدت الانتهاكات أكثر بفضِّ اعتصام رابعة الوحشي واستمرار المجازر والقمع العنيف للاحتجاج السلمي، إلا أن الجماعة ظلَّت في كل مرةٍ تحاول التفكير في كيفية التعامل مع اللحظة الحالية.

سيتناول هذا البحث المراحل التي مرت بها الجماعة منذ الانقلاب، وأبرز سماتها، والأحداث التي جرت خلالها، بدءًا من المرحلة الأولى التي اتسمت بخلخلة القيادة مع بقاء حيوية التنظيم، ثم المرحلة الثانية التي حاولت فيها الجماعة ترميم قيادة التنظيم، والبحث عن استراتيجية لمواجهة الانقلاب، ثم المرحلة الثالثة التي تفجَّرت فيها الخلافات داخل الجماعة، مع محاولة تفسير أسباب تصاعد الخلاف بين القيادات.

أولًا: خلخلة القيادة لا التنظيم

شكَّل فضُّ اعتصام رابعة صدمةً كبرى لأنصار الجماعة وأنصار الرئيس مرسي، وكانت الصدمة مخلخلةً للهيكل القيادي للجماعة؛ إذ تمَّ اعتقال الكثير من قيادات الجماعة ورموزها، مثل: اعتقال المرشد العام للجماعة[١] الدكتور محمد بديع (الذي قُتل نجله قبل اعتقاله بعدَّة أيام في السادس عشر من أغسطس في ميدان رمسيس فيما عُرف بيوم جمعة الغضب)[٢]، واعتقل الدكتور أحمد عارف المتحدِّث باسم الجماعة في الثاني والعشرين من أغسطس[٣]، واعتقل الدكتور مصطفى الغنيمي عضو مكتب الإرشاد في ٢٢ أغسطس ٢٠١٣ [٤]، وكذلك اعتُقل الدكتور محيي حامد عضو مكتب الإرشاد في ٢٤ أغسطس[٥]، واعتقل الدكتور محمد البلتاجي القيادي بالجماعة وعضو المكتب التنفيذي لحزب الحرية والعدالة في ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ [٦]، وغيرهم كثيرون.

بعد حملة اعتقالات أغسطس، حاولت مجموعة قيادية إعادة الاتصال القيادي والتنظيمي مرةً أخرى، لكن الاعتقالات والمداهمات ظلَّت مستمرةً، ومنها: اعتقال المهندس جهاد الحداد المتحدِّث الإعلامي للجماعة، والمهندس محمد أحمد إبراهيم عضو مكتب الإرشاد، والدكتور محمود أبو زيد عضو مكتب الإرشاد، والدكتور حسام أبو بكر عضو مكتب الإرشاد في السابع عشر من سبتمبر[٧]. وكذلك اعتقال الدكتور عصام العريان في الثلاثين من أكتوبر. [٨]

ولم يتبقَّ من أعضاء مكتب الإرشاد داخل مصر ممَّن لم يتعرضوا للقتل أو الاعتقال إلَّا: الدكتور محمود عزت نائب المرشد العام للجماعة، والدكتور محمد طه وهدان، والدكتور محمد كمال، والدكتور محمد سعد عليوة، والدكتور محمد عبد الرحمن، والدكتور عبد الرحمن البر، والدكتور محمود غزلان، والمهندس عبد العظيم الشرقاوي.

من المواجهة إلى الانقسام: جماعة الإخوان المسلمين في مصر (٢٠١٣-٢٠١٦)

ورغم ما حدث من خلخلة في الهيكل القيادي للجماعة، فإن فضَّ اعتصام رابعة والاعتقالات لم تُصِب التنظيم بالعجز أو الشلل أو الانهيار، وفي هذه الأجواء كان تنظيم الإخوان - بشكل عفويٍّ ولامركزيٍّ وفي غياب القيادة العليا والاتصال والتوجيه - ينتفض بالتظاهرات الاحتجاجية الغاضبة، وكانوا جميعًا متمسكين بشرعية الرئيس مرسي والرغبة في استعادة المسار الديمقراطي.

وتميزت هذه المرحلة بحالة الصدمة الشديدة لدى أعضاء الجماعة والمتعاطفين معها، بسبب العنف الشديد الذي حدث في فضِّ اعتصام رابعة، والذي ظلَّ متصاعدًا تجاه كل التظاهرات الاحتجاجية بعد فضِّ الاعتصام في مختلف المحافظات، حيث عملت القوات الأمنية بشكل قمعيٍّ على إنهاء التظاهرات الضخمة بكل الوسائل، مثل: الاعتقالات العشوائية، واستخدام البلطجية وتوظيفهم، والسماح بإطلاق الرصاص الحي والخرطوش وقنابل الصوت والدخان، وغير ذلك.

بالحديث مع كثيرٍ من القيادات الوسيطة وأعضاء الجماعة عن هذه المرحلة، يمكن تلمُّس كثيرٍ من عبارات الغضب المصاحبة لرفض الهزيمة، وبحسب وصف أحد أعضاء إحدى اللجان المركزية للجماعة: فقد "كانت هناك طاقة غضب كبيرة رافضة للهزيمة لدى كلٍّ من التقيتُ بهم من أعضاء الجماعة في هذا الوقت»[٩]، وكان هذا الغضب باعثًا لروح عدم الاستسلام والشعور بمسئولية كبرى تجاه من قُتلوا أو اعتُقلوا، وبحسب تعبير أحد أعضاء مجلس الشورى العام للجماعة: فقد "كانت الروح العامة هي عدم الاستسلام، وأن حقَّ شهداء رابعة في أعناقنا، وكانت الحشود الكبيرة الغاضبة مستمرةً في الاحتجاج بشكل تلقائيٍّ"[١٠]. وكان هناك شعور كبير بأن المؤامرة على البلاد وعلى الإخوان كبيرةٌ، كما أكَّد أحد القيادات الوسيطة في هذا التوقيت[١١].

خرجت تظاهرات ضخمة يوميًّا، وبحسب وصف أحد القيادات الوسيطة: فقد "كانت أعداد المتظاهرين في المحافظة التي كنت فيها ضخمةً جدًّا تُقدَّر بعشرات الآلاف في محافظتي فقط»[١٢]، ويصفها قيادي آخر قائلًا: "رأيت قطاعات كثيرة متنوِّعة ومختلفة من الشعب المصري، وكثير منهم لم يكونوا مشاركين أو داعمين للإخوان أو لاعتصام رابعة.[١٣]

ورغم ما حدث من خلخلة في الهيكل القيادي للجماعة، فإن فضَّ اعتصام رابعة والاعتقالات لم تُصِب التنظيم بالعجز أو الشلل أو الانهيار، وفي هذه الأجواء كان تنظيم الإخوان - بشكل عفويٍّ ولامركزيٍّ وفي غياب القيادة العليا والاتصال والتوجيه - ينتفض بالتظاهرات الاحتجاجية الغاضبة

كان غضب الأفراد يحمل خلفه قصصًا مؤلمةً ومشاهدَ مأساويةً رآها كلُّ فرد بنفسه، فمنهم من رأى أعدادًا ضخمة من الجثث التي قُتلت في أثناء فض الاعتصام وتبحث عمَّن يتعرف إليها، وأرقامًا معلَّقة على الجثث تتجاوز الألفَيْن وفق بعض التقديرات، أو من شاهد بلطجية يَقتلون أو يَطعنون أو يُمثلون بجثة أحد المعتصمين أو المتظاهرين، أو من شاهد في أثناء التظاهرات الاحتجاجية أفواجًا من البلطجية - بحماية أو صمت الداخلية أو دعم قوات الأمن - تهاجم المتظاهرين بالأسلحة البيضاء والرصاص الحي والخرطوش، في مشاهد صادمة لم تكن متوقَّعةً بهذه البشاعة.

ظلَّت حالة الانتفاضة العفوية والتظاهرات الضخمة مستمرةً، ومع الوقت ازدادت وتيرة قمع هذه التظاهرات شيئًا فشيئًا، وازدادت أعداد المتظاهرين - بحسب وصف الكثير من المشاهدات - في محافظاتٍ مختلفة، وكان العدد الأضخم وفق أغلب الروايات في يوم الثلاثين من أغسطس ٢٠١٣. وبحسب شهادة أحد القيادات الوسيطة: «منذ ذلك التاريخ - يقصد ٣٠ أغسطس - أصبح عدد المعتقلين في محافظتي فقط لا يقل عن ١٠٠ معتقل يوميًّا لمدَّة أسبوع على الأقل، وكان الشهداء يسقطون بشكل يوميٍّ، وتجرَّأت قوات الأمن أكثر فأكثر باستخدام العنف والرصاص الحي، وكأنها راغبةٌ بشدَّة في إنهاء هذه التظاهرات الضخمة تمامًا، وتخويف أي أحدٍ ينضمُّ لهذه التظاهرات»[١٤].

تشكيل قيادة اضطرارية

في هذه الأجواء، بدأت محاولات استعادة الاتصالات التنظيمية، ومحاولة ترميم الوضع الداخلي، وتعويض ما حدث من خلخلة في الهياكل القيادية، خاصةً في المحافظات الكبرى: القاهرة والإسكندرية ومحافظات الدلتا والصعيد. فالتنظيم منتفضٌ ومستمرٌّ في الاحتجاجات بشكلٍ لامركزيٍّ مع رغبة عامَّة رافضة للاستسلام، وبالتالي دفعت هذه الرغبة للعمل على إيجاد قيادة عملية للجماعة، وبحسب أحد القيادات الوسيطة: فقد "بدأنا مباشرةً في تنظيم صفوفنا بغضِّ النظر عن الهيكل القيادي، ونعيد الاتصال وننسِّق مع من يمكننا الاتصال به، ومع أول سبتمبر كان التنسيق والتعاون بشكل أفضل»[١٥]، «ثم بدأت بالتدريج الاتصالات القيادية ببعض أعضاء مكتب الإرشاد الذين كانت لديهم الرغبة والقدرة على الحركة والاتصال والتواصل»[١٦]، وكان من أبرز هؤلاء الأعضاء: الدكتور محمد طه وهدان، والدكتور محمد كمال، والدكتور محمد سعد عليوة[١٧].

تطورت هذه الاتصالات بين الأعضاء الثلاثة وبين مختلف قطاعات التنظيم، وكذلك التواصل مع الدكتور محمود غزلان، والدكتور عبد الرحمن البر، والمهندس عبد العظيم الشرقاوي؛ وتبلورت لديهم الحاجة لأهمية وجود إدارة مكتملة وتحظى بشرعية تنظيمية، وأن الأعضاء الثلاثة (الدكتور وهدان والدكتور محمد كمال والدكتور محمد سعد عليوة) هم القادرون على التحرك والتواصل والإدارة في هذه الظروف الأمنية الحالية، وهم بحاجة إلى اختيار معاونين معهم (٦ أفراد) ليشكِّلوا إدارةً للجماعة في هذه المرحلة. فتمَّ الاتصال بالدكتور محمود عزت للموافقة على هذا المقترح، وذكرت بعض الروايات أن الدكتور محمود عزت كان لديه تحفُّظ واحد فقط، وهو ألَّا تُسمَّى هذه اللجنة بمكتب إرشاد مؤقت، ولكن يكون اسمها اللجنة الإدارية العليا. وفي شهر فبراير ٢٠١٤، تمت دعوة أعضاء مجلس الشورى العام للجماعة - أو من تبقى منهم - للانعقاد، وتمَّ الانعقاد على ثلاثة اجتماعات، ليوافقوا على أن يضمَّ أعضاء مكتب الإرشاد الثلاثة ستةَ أشخاصٍ ويصبحوا معًا الإدارة العليا للجماعة، وتمَّ هذا الإقرار دون عرض أي أسماء، وتمَّ القبول والموافقة عليه وتفويض أعضاء مكتب الإرشاد الثلاثة لاختيار الأعضاء الجدد.

في هذه الأجواء، بدأت محاولات استعادة الاتصالات التنظيمية، ومحاولة ترميم الوضع الداخلي، وتعويض ما حدث من خلخلة في الهياكل القيادية، خاصةً في المحافظات الكبرى: القاهرة والإسكندرية ومحافظات الدلتا والصعيد. فالتنظيم منتفضٌ ومستمرٌّ في الاحتجاجات بشكلٍ لامركزيٍّ مع رغبة عامَّة رافضة للاستسلام

وبحسب وصف أحد الحاضرين في اجتماع مجلس الشورى: «حضرت اجتماع مجلس الشورى في فبراير ٢٠١٤، وعُرض علينا من أعضاء مكتب الإرشاد الثلاثة أنهم يريدون الاستعانة بستة من الجماعة ليعاونوهم في إدارة الجماعة في هذا التوقيت، ووافقنا على ذلك بدون أسماء بسبب الظروف الأمنية»[١٨].

كان من أعضاء مكتب الإرشاد من صعُبت حركتهم واتصالاتهم بسبب الظروف والضغوط الأمنية أو بسبب عدم قدرتهم على الحركة في هذه الأجواء، ومنهم: الدكتور محمود عزت نائب المرشد العام للجماعة، والدكتور عبد الرحمن البر، والدكتور محمود غزلان، والمهندس عبد العظيم الشرقاوي، إضافة إلى الدكتور محمد عبد الرحمن الذي تعرضت زوجته لإصابةٍ توفيت بعدها وكان معتذرًا عن التواصل في هذه المرحلة. وكان من أبرز هذه الأسماء المعاونة التي تمَّ اختيارها لاحقًا: الأستاذ حسين إبراهيم، والمهندس عبد الفتاح السيسي (الذي اختير أمينًا عامًّا للجنة الإدارية العليا)، والمهندس محمد أبو الناس، والدكتور علي بطيخ، والأستاذ محمد سعد السيد، وفرد آخر لم يُتح التأكُّد من اسمه.

تميزت هذه المرحلة بسلاسة الاتصال القيادي بين الأعضاء الثلاثة الفاعلين من مكتب الإرشاد، واستمرار الاتصالات والمشاورات المختلفة سواء كانت مع مجلس الشورى العام للجماعة أو مع مختلف المحافظات. وبنهاية هذه المرحلة، نجحت الجماعة في سدِّ فجوة القيادة، وأصبح لدى الجماعة إدارة وقيادة عملية لها شرعية تنظيمية، وتسعى هذه الإدارة لمحاولة الاستفادة من الروح الثورية والطاقات الشبابية للتفكير فيما يمكن فعله.

ثانيًا: البحث عن استراتيجية

نموذج يناير ٢٠١١

كانت حركة الجماعة الرافضة لإزاحة الرئيس مرسي وإنهاء مسار التحول إلى الديمقراطية ترتكز على استمرار التظاهرات الاحتجاجية السلمية بقوة، وكانت حالة يناير ٢٠١١ - التي سبقت رحيل مبارك واعتصام التحرير - في مخيلة الجماعة وكثيرٍ من قادتها ورموزها، وكان هذا الخيال لا يزال مخيمًا على بعض المؤثرين والفاعلين ولدى بعض أعضاء مكتب الإرشاد الفاعلين بعد فضِّ اعتصام رابعة. وبحسب أحد القيادات التي تمَّ تكليفها من قِبل عضو مكتب الإرشاد محمد طه وهدان لدراسة هذا الأمر:

"كانت الفكرة لدى الدكتور وهدان أننا إذا نجحنا في العودة للتحرير والاعتصام فيه، فربما يحدث تغيير داخل المؤسسة العسكرية ويتأثر المشهد السياسي، وتمَّ تكليفي بعمل دراسة لهذا الأمر. كانت الدراسة بسبب حالة القمع الشديد تحتاج فدائيين بمعنى الكلمة، فوفق دراستي وتقديري ربما يموت أكثر من ٩٠٪ من المجموعات التي تحاول دخول ميدان التحرير بسبب الطوق الأمني، ووفق تقديري ربما يموت ما لا يقل عن ٣٠٠ فرد من الطليعة الأولى التي ستحاول دخول ميدان التحرير وتتمكَّن من تأمينه؛ وذلك بسبب كثافة التواجد الأمني وجرأته على القمع والقتل بدون أي كابح، ورفض الدكتور وهدان هذا المقترح باعتباره سيؤدي إلى العنف وتبادل العنف، وكان الشعور المسيطر عليه هو كيف يمكن أن يتكرَّر نموذج يناير ٢٠١١ بدون وجود حالات عنفٍ أو موتٍ بأعداد كبيرة»[١٩].

لم يكن تصور استعادة اعتصام التحرير ممكنًا، خاصةً بعد ما حدث في اعتصام رابعة العدوية، وهو ما مثَّل ضغطًا وعبئًا على القيادة التي تريد التعبير عن غضب الشباب الثائر والراغب في إحداث تغيير، واستعادة شرعية الرئيس مرسي أو المسار الديمقراطي، أو إحداث تغيير يؤثر في المسار السياسي للسلطة الجديدة، ولا تملك نموذجًا أو تصورًا آخر.

> **لم يكن تصور استعادة اعتصام التحرير ممكنًا، خاصةً بعد ما حدث في اعتصام رابعة العدوية، وهو ما مثَّل ضغطًا وعبئًا على القيادة التي تريد التعبير عن غضب الشباب الثائر والراغب في إحداث تغيير، واستعادة شرعية الرئيس مرسي أو المسار الديمقراطي، أو إحداث تغيير يؤثر في المسار السياسي للسلطة الجديدة، ولا تملك نموذجًا أو تصورًا آخر**

من هنا وبعد الانتهاء من التئام هياكل التنظيم القيادية ووجود شرعية قيادية تمثَّلت في اللجنة الإدارية العليا، زادت لقاءات أعضاء اللجنة الادارية العليا بمختلف المحافظات، وشرعت في التفكير في نقطة البدء، والاستماع للجسد التنظيمي، وكذلك الاستعداد لوضع تصوُّر للحركة وخطَّة العمل. وفي أثناء ما كانت لجنة الخطَّة بالجماعة تحاول التفكير في خطَّة سريعة ليتحرك التنظيم من خلالها، كان هناك حرصٌ شديدٌ على الاستماع لكثيرٍ من القيادات الشابة والوسيطة، خاصةً من قِبل الدكتور محمد كمال والدكتور محمد وهدان والأستاذ حسين إبراهيم، وبحسب أغلب من التقاهم الباحث فقد أكَّدوا أنه كانت هناك توجيهاتٌ من قِبل اللجنة الإدارية العليا بضرورة أن يضمَّ كلُّ مكتب إداريٍّ أعضاءً من الشباب ليكونوا ضمن المكاتب الإدارية للجماعة في المحافظات، وكان غالبًا ما يُطلب - في بعض المحافظات - أن يكون مسئول الحراك الثوري في المحافظة هو نائب مسئول العمل الإخواني في المحافظة[٢٠]، بحيث يكون الشباب في مواقع قيادية.

زادت الضغوط والأعباء المعنوية على أعضاء اللجنة الإدارية العليا، فهم الآن مسئولون ولديهم ثقة قطاعاتٍ كبيرة داخل الجماعة وعليهم أن يفعلوا شيئًا، وكانوا أمام سؤال محوريٍّ: كيف سيفكِّرون؟ ومن أين البداية؟

كان التفكير السائد هو أهمية استكمال الهياكل الإدارية وسدّ أي فجوة تنظيمية نشأت بسبب اعتقال أو غياب أي كادر أو عضو بالجماعة مع زيادة دور الشباب وتعظيمه في مختلف الهياكل التنظيمية، كما أن هناك حاجةً للتفكير في طريقة تعاطي الجماعة، ومحاولة وضع أسسٍ جديدة، والاستفادة من الروح الثورية الهائلة للجماعة. وبحسب

كان التفكير السائد هو أهمية استكمال الهياكل الإدارية وسدّ أي فجوة تنظيمية نشأت بسبب اعتقال أو غياب أي كادر أو عضو بالجماعة مع زيادة دور الشباب وتعظيمه في مختلف الهياكل التنظيمية، كما أن هناك حاجةً للتفكير في طريقة تعاطي الجماعة، ومحاولة وضع أسسٍ جديدة، والاستفادة من الروح الثورية الهائلة للجماعة

وصف أحد أعضاء اللجنة الإدارية العليا، فإن ما كان يشغلهم في بداية تجمُّع اللجنة الإدارية العليا هو: "استكمال الهياكل الإدارية، ومتابعة حالة الشارع والميادين والتظاهرات التي كانت في حالة فورانٍ غير طبيعية، والعمل على وضع تصوُّر مناسبٍ للحالة الحالية يختلف عن الوضع في الماضي، كما كانت لدى جميع أعضاء اللجنة الإدارية روحٌ عامَّة للاستماع لمختلف قطاعات الجماعة والشباب والقيادات الوسيطة للاسترشاد بتصوراتهم وآرائهم»[٢١].

خطَّة الستة أشهر

بمرور الوقت وبعد انتظام الهيكل القيادي للجماعة، ازداد توتُّر الأعضاء مع انتظار تصورات الحركة وخطط العمل، وبحسب وصف أحد القيادات الوسيطة بالجماعة: فقد "كانت هذه فترة يسودها التوتُّر والغضب، فالموت حولنا من كل جانب، وقد صنع الغضب في بعضنا - مع تأخر وجود تصوُّر وخطَّة - رغبةً في عدم الاستمرار إذا استمرَّ الحال بدون تصورات واضحة؛ أنا شخصيًا قررت ألا أساهم في أي عملٍ في اللجنة التي أعمل فيها»[٢٢].

في هذه الأجواء، وقبل أن تأخذ الإدارة الجديدة وقتها، نزلت خطَّة أوليَّة عرضتها لجنة الخطَّة في مارس ٢٠١٤ وسُميت بخطَّة «الستة أشهر»، لكنها قوبلت برفضٍ وسخطٍ من غالب المكاتب الإدارية وأعضاء الجماعة ولجانها، ووصفت بأنها: «ضعيفة جدًا، وكلامها فضفاض، ولا تحمل أيَّ جديد»[٢٣]. وبتعبير قياديٍّ آخر: «ظهرت رؤية كانت ضعيفة جدًا، وتحمل تصورات عامَّة، وتسبَّبت في جدلٍ داخليٍّ كبير أدى لمحاولة البحث عن خطَّة وتفكيرٍ جديدين"[٢٤]. وبحسب وصف أحد أعضاء الإدارة المعترضين على هذه الخطَّة: «كان جوهر الخطَّة يتعلَّق بكيفية تدعيم الحشود المتظاهرة وزيادة عددها، وكيف يمكن توعية عددٍ أكبر من الناس في الشوارع والميادين والمواصلات، وأمور أخرى كانت عامَّة لا تعبِّر عن الواقع الذي نتعرض له من قمعٍ شديدٍ وعنفٍ واستئصال، ولم تكن تمثِّل حالة إقناعٍ لعموم الإخوان الذين يرون الموت حولهم من كل جانب»[٢٥]. وبحسب وصف أحد أعضاء لجنة الخطَّة في إحدى محافظات مصر: «فقد كانت هذه الخطَّة فاقدةً لوضوح الهدف الكلي الذي تسعى لتحقيقه. كانت هناك أفكار تتعلَّق بمزيدٍ من التوعية الداخلية للناس بما يحدث، والمزيد من نشر الوعي من خلال الحديث المباشر من كل فردٍ مع عددٍ معيَّن من الناس، وكذلك إرسال رسائل لمختلف المنظمات الحقوقية الدولية للتعريف بالانتهاكات التي تحدث»[٢٦]. واستمرَّ الجدل والسجال حول هذه الخطَّة داخل أروقة التنظيم عدَّة شهور، مما زاد من الأعباء والضغوط على اللجنة الإدارية العليا للتفكير في خططٍ وتصوراتٍ واستراتيجية جديدة، حتى تبلور أمامهم تصوُّر آخر مع شهر أغسطس ٢٠١٤.

خطَّة أغسطس ٢٠١٤

لم تكن هذه الأجواء الصراعية مؤثرةً في اللجنة الإدارية العليا فقط، بل كانت هناك حالةٌ من إعادة التفكير على مستوى كل فردٍ من أفراد الجماعة، فأعضاء الجماعة - خاصةً من هم داخل لجان الحراك الثوري والوعي والطلاب والإعلام - أصبحوا يبحثون عن كتب الثورات والكتابات الثورية ربما ليجدوا فيها إجاباتٍ تلهمهم بما يمكن فعله مع هذا الواقع، وبتعبير أحد هذه القيادات: «لقد كنَّا نمر بلحظات تغيير، وبدأت اهتماماتنا الشخصية تتغيَّر، وبدأتُ شخصيًا أبحث عن كتب مذكرات جيفارا وسيكولوجية الجماهير ورأس المال والثورة الصينية والثورة الإيرانية، إضافة لإعادة قراءة كتب سيد قطب خاصةً العدالة الاجتماعية وهذا الدين»[٢٧]. مثَّلت هذه الأجواء التي تمرُّ بها الجماعة وفورة وغضب أفرادها وشبابها لحظةَ تحولٍ لدى غالب أعضاء اللجنة الإدارية العليا، وبحسب وصف أحد قيادات الجماعة: «أظن أن لحظات تحوُّل وتغيُّر بعض أعضاء مكتب الإرشاد بدأت في هذه اللحظة، فالتفكير العادي التقليدي للجماعة - أمام حالة الضغط والقمع الشديدة وأمام الرغبة العارمة في الاستدراك - لم يعد مقنعًا»[٢٨]، لقد كان نبض الاتصال بعموم الشباب وعموم الإخوان الفاعلين والغاضبين عاملًا مؤثرًا وضاغطًا على إدارة الجماعة، التي تشعر أنها في لحظة تاريخية مفصلية صعبة، وأن عليهم أن يفعلوا شيئًا مختلفًا، لكنهم لا يعلمون ما هو حتى الآن.

كانت هناك حالة تفاعلٍ كبيرة من مختلف الشباب والأعضاء بالجماعة، ورغبة حقيقية في التفكير من أجل التغيير، وبحسب وصف أحد أعضاء الجماعة الفاعلين في هذا التوقيت: فقد "كانت هناك اجتهاداتٌ كثيرة جدًّا من كثيرٍ من أفراد الجماعة، وكانت هناك حالة كبيرة وواسعة من النشاط والحركة في تقديم مقترحاتٍ وأفكار وتصوراتٍ عمَّا يمكن للجماعة أن تفعله وعمَّا تحتاجه الجماعة من أفكار وممارساتٍ وتغييرات»[٢٩].

وانتهت هذه الاجتماعات بالتوصية باعتماد ما سمته «خيار العمل النوعي»، والمقصود به هو الاستخدام المنظَّم لبعض الأسلحة الخفيفة في الدفاع عن العمل السلمي والتظاهرات، وفي إحداث إرباكٍ لجهاز الشرطة وإدارة السلطة الحاكمة، مع التأكيد على عدم الاستهداف أو سفك الدماء، إلا في إطار ثبوت حالة اغتصاب أو قتل عيني واضح عمد ليس فيه حالة شيوع

في هذا المناخ، زادت محاولات أعضاء مكتب الإرشاد وأعضاء اللجنة الإدارية العليا للاستماع لمختلف من يمكنهم الالتقاء بهم من اللجان والشباب في مختلف المحافظات، وشكَّلوا الكثير من اللجان وورش العمل من أجل رفع تصوراتٍ ومقترحاتٍ عمَّا يمكن فعله، وكان الكثير من هذه اللجان وورش العمل يتحدَّث عن قسوة القمع وشدَّته، وأنه بغير وجود قوةٍ داعمة حامية للعمل السلمي الاحتجاجي فلا يمكن إحداث تغيير. كما توطَّدت العلاقة بين كثيرٍ من الشباب الذين تمَّ الاستعانة بهم في اللجان المركزية سواء الإعلامية أو الشباب أو الحراك الثوري، وبين اللجنة الإدارية العليا وأعضائها، وقد وجدوا أجواء حميميةً تستمع لهم وجعلتهم يزدادون ثقةً وتلاحمًا. وبحسب تعليق أحد هذه القيادات الشابة: فقد "كنت أول مرة أسمع كلمة "ما أعرفش" من مسئول إخواني كبير، كانت الصورة التقليدية السابقة أنهم دائمًا يعرفون، كانت هذه روحًا إيجابية كبيرة لنا وزادت ثقتنا وارتباطنا بهم، وكان هناك اهتمامٌ واضح بالشباب والاستماع لهم»[٣٠]. كما وصف أحد القيادات الوسيطة هذه اللقاءات والمشاورات الواسعة قائلًا: «كانت هذه الحالة إيجابية جدًّا بالنسبة لنا ولكثير من الأعضاء، وساهمنا في تقديم مقترحاتٍ وأفكار وأوراقٍ كثيرة جدًّا، وكانت هناك رغباتٌ كثيرة متكرِّرة في ثنايا هذه المقترحات أن الإدارة يجب أن تقود التغيير في الجماعة أو سيفرض التغيير نفسه، ويجب احترام التخصُّص والخبراء، ولا يمكن أن نتحرك بشكل ثوريٍّ بنفس طريقة اللجان الدعوية التقليدية للجماعة»[٣١].

من اللجان السابقة الكثيرة التي تمَّ تشكيلها من قِبل اللجنة الإدارية العليا: «لجنة لتنظيم مجموعة من الاجتماعات وورش العمل من بعد شهر فبراير لمناقشة: هل يبقى العمل الثوري الحالي كما هو أم ننسحب أم نندفع خطوة للأمام؟»[٣٢]، «وكانت هذه اللجنة تحمل تمثيلًا من مختلف القطاعات والمحافظات، فهناك من قطاع وسط الدلتا والإسكندرية وغرب الدلتا وشرق الدلتا وشمال الصعيد وجنوب الصعيد»[٣٣]. تمت هذه الاجتماعات بحضور أعضاء اللجنة الإدارية العليا خاصةً: حسين إبراهيم، ومحمد كمال، وعلي بطيخ، وعبد الفتاح السيسي، وطه وهدان؛ وكانوا مستمعين دون توجيه أو إدارة لهذه الاجتماعات.

وانتهت هذه الاجتماعات بالتوصية باعتماد ما سمته «خيار العمل النوعي»، والمقصود به هو الاستخدام المنظَّم لبعض الأسلحة الخفيفة في الدفاع عن العمل السلمي والتظاهرات، وفي إحداث إرباكٍ لجهاز الشرطة وإدارة السلطة الحاكمة، مع التأكيد على عدم الاستهداف أو سفك الدماء، إلا في إطار ثبوت حالة اغتصاب أو قتل عيني واضح عمد ليس فيه حالة شيوع[٣٤]. وكان مبرِّر هذه التوصية بحسب إجابة أحد الحاضرين: «أننا مارسنا العمل السياسي السلمي ووصلنا لمستوياتٍ عليا بالبلاد، ورغم ذلك تمت إزاحتنا ومحاولة سحقنا بالقوة في لحظة؛ وبالتالي فإن العمل السلمي معرَّض في أي لحظة للقضاء عليه والإجهاز عليه تمامًا»[٣٥].

كان المنطلق الأساسي الغالب لهذا التفكير منطلقًا سياسيًّا، يتعلَّق بكيف يمكن إحداث تغيير سياسيٍّ مع استحالة صمود التظاهرات الاحتجاجية أمام الرصاص والقتل والقمع الشديد؟ وبالتالي، فإن الخيال العام المهيمن على هذه الأجواء: «أننا في حالة زخمٍ كبير بالاحتجاجات في الميادين، وأننا بحاجة فقط إلى قدرٍ من استخدام القوة حتى تحدث حالةُ نجاحٍ وتأثير سياسي»[٣٦].

وبرغم تشكيل إدارة مركزية لهذا الأمر، فإنه بحسب الكثير من الروايات والشهادات فقد كان الواقع أن ممارسة أفكار الإرباك مثل قطع بعض الطرق أمام بعض مواكب الشرطة أو التعدي على بعض كمائن الشرطة التي تهاجم المتظاهرين، كانت موجودةً في عدَّة محافظاتٍ بجهودٍ فردية أو بموافقة بعض القيادات الوسيطة

بدأ بعض أفراد اللجنة الإدارية العليا يتحدثون عن الحاجة إلى قوةٍ تحمي هذه التظاهرات والغضب السلمي، وأن الاعتصامات والتظاهرات وحدها غير قادرةٍ على إحداث أي تغيير سياسيٍّ في المشهد، وأن حجم التضحيات كبيرة جدًا، وأن القواعد الإخوانية راغبة بقوة في الاستمرار؛ فكان التصوُّر الذي قامت عليه الخطَّة بحسب وصف أحد أعضاء اللجنة الإدارية العليا: «أن هناك حالةً ثوريةً وزخمًا كبيرًا وواسعًا في الشارع بملايين الناس، وأننا نحتاج إلى تصوراتٍ وأدواتٍ تساعد هؤلاء الملايين على التعبير عن مطالبهم المشروعة، وتمكينهم من تحقيقها»[٣٧].

أفرزت نقاشات اللجنة الإدارية العليا (٩ أفراد) مع أعضاء مكتب الإرشاد الثلاثة من خارج الإدارة (الدكتور محمود غزلان والدكتور عبد الرحمن البر والمهندس عبد العظيم الشرقاوي) عن قبول (٧ أفراد) لتصورات خطَّة أغسطس ٢٠١٤ مقابل رفض (٥ أفراد). سعت اللجنة الإدارية العليا إلى توسيع دائرة النقاش، ولجأت اللجنة إلى تشكيل لجنة شرعية لإبداء الرأي الشرعي، ثم الاسترشاد بآراء لجانٍ وشخصياتٍ مختلفة هي التي حدَّدتها، ثم سعت إلى الاجتماع بمسئولي المكاتب الإدارية التي تدير العمل الإخواني في كل محافظات مصر، وتمت مناقشات تفصيلية حول تصورات خطَّة أغسطس ٢٠١٤، ثم طلب الدكتور محمد كمال مرةً أخرى أن ترسل كلُّ محافظة ثلاثة أعضاء ممثلين عن المحافظة - إمَّا أعضاء في مجلس الشورى العام للجماعة أو أعضاء في المكتب الإداري للمحافظة أو أعضاء في مجلس شورى المحافظة - وبلغ عددهم النهائي ٨١ عضوًا ممثلين لمختلف المحافظات، لتنتهي بإقرار تصوُّر خطَّة أغسطس والضوابط والسياسات المرتبطة بهذه الخطَّة.

تلقت هذه اللجنة - التي رفعت توصية بخيار العمل النوعي - ردًّا من اللجنة الإدارية العليا على ما رفعته من توصياتٍ بأن اللجنة الإدارية العليا للجماعة وافقت على القرار والمقترح ومخرجات هذه الورشة، ولم يحدث شيوع وتناقل لفكرة الاستهداف لأعضاء الجماعة، وتمَّ التركيز على إبلاغ الأفراد بفكرة الإرباك والإنهاك. وبرغم تشكيل إدارة مركزية لهذا الأمر، فإنه بحسب الكثير من الروايات والشهادات فقد كان الواقع أن ممارسة أفكار الإرباك مثل قطع بعض الطرق أمام بعض مواكب الشرطة أو التعدي على بعض كمائن الشرطة التي تهاجم المتظاهرين، كانت موجودةً في عدَّة محافظاتٍ بجهودٍ فردية أو بموافقة بعض القيادات الوسيطة نتيجة لضغوط حالة القمع الشديدة.

تطوُّر نزعة استخدام العنف داخل الجماعة

لقد تعرضت الجماعة وأنصارها لموجة عنفٍ وقمعٍ غير مسبوقة كانت متصاعدةً تدريجيًّا منذ عهد الرئيس مرسي، وبلغت ذروتها بفضِّ اعتصام رابعة، واستمرت القسوة أكثر بعد فضِّ الاعتصام، وكانت الإصابات والدماء على يد البلطجية أو قوات الأمن أمرًا يصعب احتماله لدى الكثيرين. وكانت بعض المجموعات الفردية في محافظاتٍ مختلفة تحاول التفكير في حماية نفسها أو حماية المتظاهرين باستخدام بعض الأدوات البسيطة، مثل: الألعاب النارية "الشماريخ"، أو أحيانًا «الخرطوش»، أو أحيانًا بعض الأسلحة الخفيفة. وبحسب الكثير من المشاهدات في هذا الوقت، فقد كانت هذه الأعداد محدودةً جدًّا. وبحسب بعض الروايات والمشاهدات، فإن محافظة مثل محافظة الإسكندرية مع كثافة الإخوان فيها ووهج الحراك الاحتجاجي وقوته فيها، فقد كانت هذه المجموعات الفردية أمام أفواجٍ من البلطجية المدعومة من قوات الداخلية لا تتعدى الـ ١٠ أفراد أو الـ ٢٠ فردًا، يحاولون حماية التظاهرات والاحتجاجات فقط إذا تعرضت للهجوم من البلطجية أو قوات الأمن. وكان غالب التفكير ينصبُّ على إطلاق طلقاتٍ نارية في الهواء لتأخير تدفُّق قوات الأمن والبلطجية واندفاعها حتى تتمكَّن المظاهرة من المرور أو الانسحاب، لكنهم كانوا يضطرون - مع حالة الاندفاع من قِبل مجموعات البلطجية المنظَّمة وقوات الأمن واستخدامهم المفرط والعنيف للرصاص والخرطوش - إلى الاشتباك خوفًا من وقوع أعدادٍ كبيرة من الشهداء.

هـذا العنـف وحالـة القسـوة الأمنيـة هـذه سـاعدا فـي خلـق منـاخٍ مـن السـيولة لـدى بعـض الشـباب الذيـن لـم يكونـوا يقبلـون المـوت أو الإصابـة بهـذه السـهولة. وكانـت مشـاهد العنـف وقصصهـا مؤلمـةً، وكانـت هـي الدافـع لقبـول كثيـرٍ مـن الإخـوان للأمـر الواقـع؛ فهـم عمليًّـا تحـت القمـع والاسـتباحة، ويمتلـك كل فـرد مـن الإخـوان قصصًـا مؤلمـة عـن هـذه الفتـرات القمعيـة مـن اعتقـالٍ أو سـحلٍ أو تنكيـلٍ أو تمثيـلٍ بجثـة، أو «ثبـوت حالـة اغتصـاب تعرضـت لهـا عضـوة بالجماعـة فـي محافظـة القاهـرة فـي مدينـة نصـر مـن قبـل ضابـط»[٣٨].

وعلـى الرغـم مـن ذلـك، فقبـل إقـرار خيـار العمـل النوعـي فـي أغسـطس ٢٠١٤، ورغـم حالـة السـيولة هـذه، فقـد كانـت توجهـات اللجنـة الإداريـة العليـا تأتـي باسـتمرار لإيقـاف أي مظهـر مسـلَّح، وشـهدت هـذه المرحلـة الكثيـر مـن التوجيهـات والعتـاب والغضـب واللـوم والتحقيـق أحيانًـا مـن قِبـل الدكتـور محمـد كمـال بوصفـه رئيسًـا للجنـة الإداريـة العليـا أو مسـئولين فـي المكاتـب الإداريـة فـي المحافظـات إذا سـمعوا عـن أي مظهـر مسـلَّح، باعتبـار ذلـك ليـس مـن نهـج الجماعـة ولـم يتـم الاتفـاق والاصطـلاح عليـه. وعليـه، تـمَّ إصـدار توجيهـات واضحـة خاصـةً منـذ شـهر سـبتمبر ٢٠١٣ بمنـع أي مظهـرٍ مسـلَّح، وعـدم السـماح باسـتخدام الأسـلحة الناريـة، والتأكُّـد مـن أي أحـدٍ تُثـار حولـه شـبهة فـي هـذا الأمـر أنـه تـمَّ التخلـص منهـا تمامًـا، والتعهُّـد بعـد ذلـك بتشـكيل لجنـة تحقيـق[٣٩]، كمـا أكَّـد ذلـك أحـد أعضـاء الجماعـة والـذي حضـر بعـض الاجتماعـات التشـاورية مـع أعضـاء اللجنـة الإداريـة العليـا وفـي حضـور الدكتـور محمـد كمـال: «حضـرت بنفسـي اجتماعًـا حضـر فيـه الدكتـور محمـد كمـال وبعـض أعضـاء اللجنـة الإداريـة العليـا، وكان هنـاك أفـراد مـن الجماعـة يطلبـون الإذن فـي القصـاص وكان رافضًـا بشـدَّة، ومـع إلحـاح بعـض الأفـراد عليـه اسـتمرَّ فـي رفضـه وأنـه غيـر مسـتعدٍّ ليقـف أمـام الله متحمـلًا هـذه الدمـاء»[٤٠].

يمكن القول إنه عندما تمَّ اتخاذ قرار ما سُمي بـ «خيار العمل النوعي»، لم تكن اللجنة هنا تستحدث شيئًا من العدم، بل كانت هناك حالة غضب واشتباكات في الميادين نتيجة الاستباحة الأمنية، وبالتالي كان كثير من دور اللجنة في هذا التوقيت هو محاولة الاتصال بأفراد أو مجموعاتٍ كانت تعمل وسط هذه السيولة ومحاولة التنسيق معها

لكـن يمكـن القـول إنـه عندمـا تـمَّ اتخـاذ قـرار مـا سُـمي بـ «خيـار العمـل النوعـي»، لـم تكـن اللجنـة هنـا تسـتحدث شـيئًا مـن العـدم، بـل كانـت هنـاك حالـة غضـب واشـتباكات فـي الميادين نتيجـة الاسـتباحة الأمنيـة، وبالتالـي كان كثيـر مـن دور اللجنـة فـي هـذا التوقيـت هـو محاولـة الاتصـال بأفـراد أو مجموعـاتٍ كانـت تعمـل وسـط هـذه السـيولة ومحاولـة التنسـيق معهـا، أي إنهـا كانـت تقـوم عمليًّـا بمحاولـة السـيطرة وتنظيـم مـا يحـدث علـى الأرض فعليًّـا وليـس اسـتحداثه مـن العـدم.

كانـت الجماعـة مـا تـزال تُـدار مـن خـلال مكاتـب المحافظـات، وهنـاك بعـض اللجـان المركزيـة مثـل اللجنـة الإعلاميـة مثـلًا تُـدار مـن قِبـل اللجنـة الإداريـة العليـا مباشـرةً؛ لكـن غالـب العمـل المتعلِّـق بالحـراك الثـوري يـدار مـن خـلال المحافظـات وفـق توجهـات الإدارة العليـا، وشُـكِّلت هيئـة مسـئولة عـن الإشـراف والمتابعـة لهـذا الملـف، لكنهـا لـم تكـن ذات قبضـة إداريـة مركزيـة قويـة، بـل كانـت تعتمـد غالبًـا علـى المجهـود اللامركـزي لكثيـرٍ مـن شـباب الجماعـة وأعضائهـا فـي المحافظـات.

وقـد تُرجِمـت التوجهـات الجديـدة فـي خطَّـة سُـميت بخطَّـة الإربـاك والإنهـاك: «دخلـت فكـرة الرؤيـة فـي الإنهـاك والإفشـال تقريبًـا فـي شـهر سـبتمبر ٢٠١٤، وتمـت لقـاءات تشـاورية مـع مسـئولي المحافظـات ومـع لجـان الجماعـة، واتفقـوا علـى سـبل تقويـة الحـراك الشـعبي السـلمي خاصـةً مـع الاسـتعداد لذكـرى يناير ٢٠١٥، ومـا يمكـن أن يكـون حمايـةً للمظاهـرات السـلمية، وخرجـت شـعارات مثـل مـا دون الرصـاص فهـو سـلمية، وتـمَّ الاتفـاق علـى التقييـم بعـد ثلاثـة شـهور أو بعـد انتهـاء فاعليـات ذكـرى يناير»[٤١].

بعـد تفعيـل الخطَّـة، نشـطت الجماعـة فـي الفاعليـات الثوريـة السـلمية، وازدادت جـرأة المتظاهريـن وشـجاعتهم، وعـادت الأعـداد الجماهيريـة الضخمـة للظهـور مـرةً أخـرى فـي ذكـرى يناير ٢٠١٥. وقـد حـاول كثيـر مـن أعضـاء الجماعـة فـي محافظـاتٍ مختلفـة خلـق أفـكار تتعلَّـق بالإربـاك حسـب تفكيـر كل مجموعـة أو كل محافظـة، فبعـض المحافظـات زادت

جدًا من أفكار قطع الطرق ومحاولة الهجوم - بدافع التخويف والإرباك - على بعض كمائن الشرطة التي تتربَّص وتساعد في الهجوم على التظاهرات السلمية، «ورأى البعض أن فيها الكثير من التجاوزات»[٤٢]، كما ذكر البعض أنه حصل توسُّع في قطع الطرق أو استهداف كمائن أو استهداف بعض محولات الكهرباء لإحداث أزمات[٤٣]. ولم يكن في الخطَّة المركزية أيُّ توجيه بالاستهداف، وكان هذا عملًا مرفوضًا[٤٤]. لكن خضع التنفيذ لطبيعة الأشخاص واللجان في مختلف المحافظات، ولم يكن هناك تحضير مركزيٌّ شامل لكل شيء[٤٥].

تنظيم عمل الإخوان المصريين في الخارج

في هذه الأجواء، كانت اللجنة الإدارية العليا تتلقَّى الكثير من المقترحات المتعلِّقة بالإخوان في الخارج، ولأول مرة يكون هناك إخوان مصريون خارج مصر يعملون بشكل سياسيٍّ وإعلاميٍّ وقانونيٍّ ظاهر ومعلن للحالة المصرية، وكان هذا الأمر يتمُّ بشكل تنسيقيٍّ بين أبرز القيادات التي خرجت من مصر قبيل أو بعد أحداث الثالث من يوليو ٢٠١٣، ومنهم الدكتور محمود حسين (عضو مكتب الإرشاد والأمين العام للجماعة حتى وقت سفره للخارج)، والدكتور عمرو دراج (وزير التخطيط والتعاون الدولي في عهد الرئيس مرسي وعضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة)، والقيادي الدكتور محمد جمال حشمت، والقيادي المهندس أشرف بدر الدين وآخرون، كما كان هناك الأستاذ جمعة أمين (نائب المرشد العام الذي خرج من مصر قبيل الثالث من يوليو متوجهًا إلى لندن)، وأرادت اللجنة الإدارية العليا أن تنظِّم هذا العمل في الخارج ويكون تابعًا لها بشكل مباشر، ويكون مجلسًا منتخبًا من قِبل الإخوان الذي اضطروا للخروج خارج مصر بسبب أحداث الثالث من يوليو ٢٠١٣.

ومع اقتراب ذكرى يناير وتحديدًا في يوم ١٩ يناير ٢٠١٥، انتهى تشكيل ما عُرف بمكتب الإخوان بالخارج أو مكتب إدارة الأزمة بالخارج، واختير الدكتور أحمد عبد الرحمن مسئولًا له[٤٦]، كما أقدمت اللجنة الإدارية العليا على تعيين متحدِّث شاب للجماعة بعد أن عانت الجماعة من غياب أي متحدثٍ رسميٍّ لها، واختارت شابًا يحمل اسم «محمد منتصر» كمتحدث رسميٍّ باسم الجماعة[٤٧].

ثالثًا: ظهور الخلاف التنظيمي الداخلي وتطوره إلى الانقسام

دخلت الجماعة عام ٢٠١٥ بحالة معنوية كبيرة: قيادة متماسكة، واختيار متحدِّث شاب من داخل مصر، وانتخاب مكتب يعبِّر عن الجماعة بالخارج، وتصوُّر لتدعيم الحراك الثوري وحمايته في يناير ٢٠١٥. لكن هذا العام حمل الكثير من المفاجآت المتعلِّقة بالخلافات القيادية، وبدت الخلافات الداخلية أمرًا أكثر إلحاحًا، وفرضت نفسها على كل الجماعة بالداخل والخارج على حساب محاولات التفكير في تطوير فاعلية الجماعة لإحداث تغيير سياسيٍّ.

ففي ٢٤ مايو ٢٠١٥، تداول أعضاء الجماعة قرارًا أصدره الدكتور محمود عزت نائب المرشد العام للجماعة بحلِّ اللجنة الإدارية العليا برئاسة الدكتور محمد كمال، وتشكيل لجنة جديدة برئاسة الدكتور محمد عبد الرحمن وبقاء الدكتور محمد كمال عضوًا فيها - وليس مسئولًا -، كما قرَّر أن يكون مكتب الإخوان بالخارج أو مكتب إدارة الأزمة بالخارج - المنتخب حديثًا - تابعًا لإدارة رابطة الإخوان المصريين بالخارج (والمقصود الإدارة التي تنظِّم شئون الإخوان المصريين الذي خرجوا خارج مصر، ولم تكن في السابق معنيَّة بالعمل السياسي تجاه الوضع في مصر، ولم يكن لها أيُّ صلاحياتٍ في هذا الشأن خلال تاريخ الجماعة، والتي أصبح يمثِّلها مكتب الإخوان في لندن متمثلًا في الأستاذ إبراهيم منير)، ولا يكون تابعًا للدكتور محمد كمال أو اللجنة الإدارية العليا بالداخل، وتعيين عضوين جديدين فيهما حددهما الدكتور محمود عزت من رابطة الإخوان (التابعة لمكتب لندن). كما قرَّر التحقيق في ممارسات اللجنة الإدارية السابقة وفي أي تجاوزاتٍ صدرت برئاسة الدكتور محمد كمال، وبحسب أعضاء من مجلس الشورى العام للجماعة المؤيدين لقرارات الدكتور محمود عزت، فقد تمَّ اعتماد هذه القرارات من قِبل مجلس الشورى العام للجماعة بالتمرير - لصعوبة الاجتماع في هذه الظروف الأمنية - في ١٠ يونيو ٢٠١٥.

ففي ٢٤ مايو ٢٠١٥، تداول أعضاء الجماعة قرارًا أصدره الدكتور محمود عزت نائب المرشد العام للجماعة بحلِّ اللجنة الإدارية العليا برئاسة الدكتور محمد كمال، وتشكيل لجنة جديدة برئاسة الدكتور محمد عبد الرحمن وبقاء الدكتور محمد كمال عضوًا فيها - وليس مسئولًا

وبحسب أعضاء مقربين من اللجنة الإدارية العليا برئاسة الدكتور محمد كمال وأعضاء بمجلس الشورى العام للجماعة، فقد كان للدكتور محمد كمال طعنٌ على هذا الاجتماع؛ أولًا لأنه صدر من غير ذي صفة باعتباره هو المسئول عن اللجنة الإدارية العليا المعتمدة من قِبل مجلس الشورى، والدكتور محمود عزت هو نائب للمرشد العام لكنه لا يقوم بإدارة اللجنة فعليًا أو حضور اجتماعاتها، كما أنه قدَّم طعنًا يتعلَّق بخلل الإجراءات وأن ما قيل من أن مجلس الشورى العام للجماعة قد اعتمد هذا القرار غير صحيحٍ، بسبب وجود تجاوزاتٍ ومخالفاتٍ وأعضاء لم يتم إخبارهم عن هذا الاجتماع.

وفي السياق نفسه، أصدر الدكتور محمود حسين بيانًا أكَّد فيه أن نائب المرشد العام للجماعة - يقصد الدكتور محمود عزت - هو من يدير الجماعة، وهو يقوم مقام المرشد العام للجماعة، ووقَّع البيان بـ "محمود حسين أمين عام الجماعة"، وصدر الردُّ المضاد له من قِبل محمد منتصر المتحدِّث الشاب للجنة الإدارية العليا من داخل مصر: «الجماعة أجرت انتخابات داخلية، وقامت بانتخاب لجنة لإدارة الأزمة، وكانت نتيجة هذه الانتخابات استمرار الدكتور محمد بديع في منصب المرشد العام للجماعة، وتعيين رئيس للجنة إدارة الأزمة، وتعيين أمين عام للجماعة لتسيير أمورها (بدلًا من الدكتور محمود حسين). كما قامت الجماعة بانتخاب مكتب إداري لإدارة شؤون الإخوان في الخارج»[٤٨]، وصرَّح الدكتور محمود حسين ردًّا على ذلك أنه ما زال هو الأمين العام للجماعة[٤٩].

إرهاصات الخلاف

منذ أغسطس ٢٠١٤ عاد الهيكل التنظيمي للجماعة في حالة انهماك عمليٍّ وتشغيليٍّ مع الاستعداد لموجات التظاهر والاحتجاج في ذكرى يناير ٢٠١٥ ومحاولة دعم هذه الاحتجاجات وحمايتها من التدخلات القمعية العنيفة، ومحاولة إرباك الأجهزة الأمنية والقمعية وكذلك السلطة السياسية أملًا في أن يكون ذلك سببًا في إحداث تطوُّر في المشهد السياسي أو حلحلة يمكن للجماعة أن تستفيد منها سياسيًا.

كانت الهياكل التنفيذية في مكاتب إدارة الجماعة في المحافظات أو لجان العمل المركزية، كالإعلام والشباب والحراك الثوري، تتحرك بسلاسةٍ وتناغمٍ. وبحسب وصف أحد قيادات هذه اللجان المركزية: "كنَّا في حالة انهماكٍ وتركيز شديدٍ بالتفاصيل، وكان همنا أن تكون موجة تظاهرات يناير قويةً ومؤثرةً، ولم نشعر أن ثمة تباينات أو تحفُّظات على هذه الخطَّة إلا بعد يناير ٢٠١٥ وفي بعض جلسات التقييم، حيث ظهر لي لأول مرة أن هناك من كان متحفظًا أو رافضًا لهذه الخطَّة رغم اتفاق الأغلبية على ذلك»[٥٠].

> **كانت جلسات التقييم هي بداية شعور قياداتٍ وسيطة بوجود بعض التباينات بين بعض أعضاء اللجنة الإدارية العليا، وهو ما استدعى في جلسات التقييم إعادة التفكير في التوجُّه والاستراتيجية وطريقة توجيه الجماعة في هذه المرحلة، واعتبار الأمر ليس مجرَّد توجُّه تمَّ حسمه، وإنما هناك حاجة لإعادة التفكير بشكلٍ مستمرٍّ**

كانت جلسات التقييم هي بداية شعور قياداتٍ وسيطة بوجود بعض التباينات بين بعض أعضاء اللجنة الإدارية العليا، وهو ما استدعى في جلسات التقييم إعادة التفكير في التوجُّه والاستراتيجية وطريقة توجيه الجماعة في هذه المرحلة، واعتبار الأمر ليس مجرَّد توجُّه تمَّ حسمه، وإنما هناك حاجة لإعادة التفكير بشكلٍ مستمرٍّ في التوجهات والخيارات بغضِّ النظر عن الأقلية والأغلبية، ويصف أحد القيادات ما سمعه من هذه التحفظات: «وسمعت لأول مرة في هذا التوقيت أن الدكتور محمد سعد عليوة عضو اللجنة الإدارية العليا وأحد أعضاء مكتب الإرشاد كان يرى أن هذا القرار كان غير حكيمٍ ولم يكن مدروسًا»[٥١].

كانت هناك بعض الإشارات ومقدمات إخوانية يمكن ملاحظتها تشير إلى إرهاصات هذا الخلاف، منها بعض الرسائل بين الأستاذ جمعة أمين نائب المرشد العام للجماعة - والمقيم في لندن بعد خروجه من مصر في يونيو

٢٠١٣ - وبين قياداتٍ في اللجنة الإدارية بالداخل حول بعض التوجهات، خاصةً المتعلِّقة بتشكيل مكتب منتخب للجماعة بالخارج، والذي عُرف لاحقًا بمكتب إدارة الأزمة بالخارج أو مكتب الإخوان المسلمين بالخارج، وبحسب تأكيد أحد القيادات - الذي اطلع على هذه الرسائل بنفسه -: فـ"إنها كانت تحمل ضمنيًا إحالة الأستاذ جمعة أمين وبعض قيادات الجماعة مثل الدكتور محمود حسين إلى أدوار استشارية في هذه المرحلة، وهو ما كان أمرًا شديدًا وغير ملائم، كما أن الرسالة كانت تحمل أحيانًا لغةً قاسية لهذه القيادات»[٥٢]. وكان آخر خطابات الأستاذ جمعة أمين في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٤ تحمل رسالة عمَّا يمكن أن تشهده هذه الخلافات لاحقًا، فقد ذكر بحسب وصف أحد القادة المطلعين على هذه الرسالة الأخيرة: أن من كتب هذه الرسائل له «ليسوا هم الإخوان الذين يعرفهم وكان يجلس معهم، وأن هذه الرسائل تحمل كلامًا خطيرًا، وأعلن انسحابي ومكوثي كجنديٍّ أطيع الأوامر وأدعو لمن يقوم بالإدارة الآن بالتوفيق والسداد»[٥٣]. كان الأستاذ جمعة أمين حريصًا على التأكُّد من أن هذه الإجراءات والانتخابات تتمُّ بعلم الدكتور محمود عزت وموافقته[٥٤]، وهو ما سيكون له دور لاحق في التأثير في قياداتٍ أخرى عندما يصبح للدكتور محمود عزت - نائب المرشد العام للجماعة والمقيم داخل مصر - رأيٌ آخر يختلف مع القيادات الأخرى. كما أكَّد أحد مسئولي اللجان المركزية للجنة الإدارية العليا هذا الأمر في حديثٍ ذكره له أحد أعضاء اللجنة الإدارية العليا عن بعض رسائل الأستاذ جمعة - التي كانت تحمل كما يرى محاولةً للدخول في تفاصيل كثيرة تتعلَّق بالواقع على الأرض - وكان ردُّه: «لا نحتاج منكم غير الدعاء، وليس المتابعة والتقييم»[٥٥].

كان يظهر أن هناك محاولات مبكِّرة للتدخل في عمل اللجنة الإدارية العليا أو محاولة التأثير فيها، ثم تطور إلى عدم القبول بها، كما ظهرت في محاولات الأستاذ جمعة أمين بشكل مبكِّر وقبل ذكرى يناير ٢٠١٥ أن يظهر ويتحدَّث إلى وسائل الإعلام دون تنسيقٍ أو إخبار اللجنة الإدارية العليا بالداخل.

تصاعد الخلاف

لم تكن هذه التباينات في بدايتها تحمل شكلًا انقساميًا، فقد كان الخلاف في وجهات النظر حول طبيعة إدارة الجماعة واستراتيجيتها أمرًا طبيعيًا وسط بيئة صعبة وقمعيَّة ضاغطة على الهيكل التنظيمي. لكن مع استمرار التباينات والخلافات وعدم القدرة على التفاهم، انتقلت الخلافات إلى الآليات التنظيمية نفسها والمرجعيات العليا التي توجِّه هذه الآليات التنظيمية. هنا تحولت الخلافات إلى أزمة حقيقية، حيث كانت شرعية اللجنة الإدارية العليا ورئيسها الدكتور محمد كمال - من وجهة نظرهم - مستمدَّة من اجتماع مجلس الشورى العام للجماعة في فبراير ٢٠١٤. لكن وقت الخلاف، أصيبت اللجنة الإدارة العليا بصدمة؛ إذ فوجئت بأن الدكتور محمود عزت نائب المرشد العام - الذي أقرَّ بشرعيتهم ولم يكن مشاركًا في الإدارة - هو المرجعية العليا وفوق كل ما تمَّ إقراره من آليات، وأنه يمكنه حلُّ هذه الشرعية بخطابٍ واحد؛ ولذلك تصاعد الصراع بين من يقتنع بمرجعية الدكتور محمود عزت وبين من يطعن فيها ويرفض القرارات والإجراءات المستندة إليها كما يرى الدكتور محمد كمال.

هذا الوضع صعَّب من وجود أي بوادر للحلِّ ما دام الأصل هو عدم الثقة والاتهام بالانحراف وحسم الآلية التنظيمية العليا التي سيحتكمون لها (فالانتخابات الشاملة في هذا التوقيت يراها الطرف الرافض لإدارة الدكتور محمد كمال ستفرز الوضع نفسه، أما الاحتكام إلى مرجعية فردٍ واحدٍ فوق الجميع فيهدر كل العمل المؤسسي الجماعي كما يرى الطرف الآخر)، فالطرف القديم يرى أن الشرعية العليا للتنظيم هي أولًا للدكتور محمود عزت بالداخل والأستاذ إبراهيم منير بالخارج، وأن هذا هو أول مدخلٍ للتفاهم والقبول بقراراته؛ ويرى الطرف الآخر أن الخطوة الأولى هي الاحتكام لجمهور الإخوان وإجراء انتخابات، وهذه الانتخابات هي التي تفرز قيادة لها صلاحية عليا في الجماعة، وهاتان النقطتان لا تلتقيان.

وأكثر ما يوضِّح هذا الأمر مثالان:

الأول: فكرة تعديل لائحة الجماعة والتمهيد لاختيار قيادة جديدة

في نهايات عام ٢٠١٤، ومع ظهور بعض التباينات بين أعضاء مكتب الإرشاد (خاصةً رفض الدكتور عبد الرحمن البر ومعه الدكتور محمود غزلان والمهندس عبد العظيم الشرقاوي وكذلك تحفُّظ المهندس محمد سعد علية على خطَّة أغسطس ٢٠١٤)، ظهرت فكرة من أحدهم أن الجماعة بحاجة لبعض التعديلات اللائحية، والتي بالضرورة ستتطلَّب اختيارًا لقيادة جديدة للجماعة فور إقرارها، لكن لم يترتب على هذه الأفكار أي شيء. كان أعضاء اللجنة الإدارية العليا متفقين على مناقشة هذا الأمر والاستعداد له، لكن بعد انتهاء موجة فاعليات ذكرى يناير. وتمَّ التوافق على ترك الأمر حتى انتهاء ذكرى يناير والفاعليات المصاحبة لهذه الذكرى، وخلال تقييمات ما بعد ذكرى يناير يمكن إعادة طرح الفكرة مرةً أخرى.

بعد انتهاء يناير ٢٠١٥ والفاعليات الاحتجاجية المصاحبة للذكرى، وخلال التقييمات أعيد طرح فكرة التعديلات اللائحية، وظلَّت اللجنة الإدارية العليا أكثر من شهرين أو ثلاثة في محاولات التفكير، وتمَّ تشكيل لجنة برئاسة الدكتور محمد سعد علية وعضوية الأستاذ حسين إبراهيم والدكتور علي بطيخ، لكن ما حدث أن الدكتور عبد الرحمن البر الذي كان متحمسًا لفكرة التعديلات اللائحية أصبح - بعد انتهاء الإدارة من بلورة تصوراتٍ عن هذه التعديلات - رافضًا للفكرة، وكانت هناك مسودتان مقترحتان: واحدة تحمل تصورًا عن التعديلات يتعلَّق بتقليص أعداد مكتب الإرشاد وأعضاء مجلس الشورى العام للجماعة، وعمل انتخابات قاعدية شاملة تختار قيادات المحافظات ومجالس شورى المحافظات، ومنها يتمُّ انتخاب القيادة الجديدة ونائب جديد للمرشد العام (انتخابات شاملة من القاعدة للرأس). أما المسودة الأخرى، فترتكز على عدم اللجوء لانتخاباتٍ قاعدية شاملة والاكتفاء بمجالس شورى الجماعة الحالية والانتخاب من خلالها. وكان الاتجاه العام في المكاتب الإدارية في المحافظات يتفق مع المسودة الأولى.

بعد انتهاء يناير ٢٠١٥ والفاعليات الاحتجاجية المصاحبة للذكرى، وخلال التقييمات أعيد طرح فكرة التعديلات اللائحية، وظلَّت اللجنة الإدارية العليا أكثر من شهرين أو ثلاثة في محاولات التفكير

في هذه الأثناء، زادت وتيرة عدم الثقة بين الدكتور محمود عزت وبين من يتواصلون معه من الداخل والخارج في إدارة الدكتور محمد كمال، وبالتالي خلق لديهم شعورًا بعدم ضرورة أخذ أي إجراء تغييريٍّ يتعلَّق بالجماعة أو قيادتها تحت هذه القيادة. أمام ذلك التلكؤ، كان الأستاذ حسين إبراهيم قد حسم أمره وشعر بالغضب ولم يجد بُدًّا من حسم هذا التباين إلا بإجراءاتٍ تنظيمية، فجمع توقيعاتٍ كافيةً بحسب اللائحة الإخوانية التي بمقتضاها يمكن للجنة الإدارية العليا أن تباشر التجهيز للتعديلات اللائحية المقترحة. وبحسب تأكيد أحد القيادات المقربة من الأستاذ حسين إبراهيم: فقد "جمع الأستاذ حسين إبراهيم التوقيعات المطلوبة (أكثر من ٢٠ توقيعًا من أعضاء مجلس الشورى العام للجماعة)، واضطر لاتخاذ إجراءاتٍ لائحية بسبب رفض الدكتور عبد الرحمن البر للفكرة»[٥٦]. بدا أن أي وسيلة قد تلجأ لها مجموعة الدكتور محمد كمال لن تكون مقبولةً. وقد نُقل عن الدكتور محمد كمال أنه أخذ موافقة من أمكن التواصل معهم من مجلس الشورى العام للجماعة - بالتمرير - على المضي قدمًا في إجراءات تعديل اللائحة، وهو ما أدى إلى قرارات مايو ٢٠١٥.

الثاني: الاتفاق على أن تنتخب القطاعات الجغرافية للجماعة[٥٧] لجنة إدارية جديدة وينتهي الخلاف

بعد قرارات الدكتور محمود عزت في مايو ٢٠١٥، تصاعدت الضربات الأمنية، فقد اعتُقل الدكتور عبد الرحمن البر والدكتور محمود غزلان في الثاني من يونيو ٢٠١٥ [٥٨]، وكذلك المهندس عبد العظيم الشرقاوي[٥٩]، ثم اعتقل الدكتور محمد سعد علية في الثامن عشر من يونيو ٢٠١٥ [٦٠]، وقبلهم اعتقل الدكتور محمد طه وهدان في الثامن والعشرين من مايو في أثناء محاولاته حل الأزمة والتقريب بين المجموعتين[٦١]، ولم يبقَ إلا ثلاثة أعضاء فقط من أعضاء مكتب الإرشاد (الدكتور محمود عزت، والدكتور محمد عبد الرحمن، والدكتور محمد كمال رئيس اللجنة

الإدارية العليا التي تدير الجماعة منذ فبراير ٢٠١٤). ثم في الأول من يوليو ٢٠١٥، أقدم الأمن المصري على تصفية قيادات من الجماعة ، بينهم ٦ قيادات من محافظات وسط الدلتا المهندس عبد الفتاح السيسي الأمين العام للجنة الإدارية العليا، وازدادت الضغوط الأمنية على اللجنة الإدارية العليا، فاضطر بعضهم للسفر أو الابتعاد.

في هذه الأجواء، تواصل ممثلا قطاعَيْن من القطاعات السبعة مع الدكتور محمود عزت، وأعلنا هذا بشكلٍ واضحٍ فيما يشبه أن يكون انحيازًا لقرارات عزت وابتعادًا عن اللجنة الإدارية العليا التي يشرف عليها الدكتور محمد كمال والتي ما زالت ترفض قرارات الدكتور محمود عزت، بالإضافة إلى ممثل قطاع ثالث تواصل أيضًا مع الدكتور محمود عزت ولكنه أخفى تواصله هذا عن إدارة التنظيم في محافظته وعن الدكتور محمد كمال أيضًا.

وفي ديسمبر ٢٠١٥، تمَّ الإعلان من قِبل الدكتور محمد عبد الرحمن عن قرار الدكتور محمود عزت بحلِّ هذه اللجنة الإدارية العليا الثانية، والبدء بإجراءات تحقيقٍ وإيقافٍ للمحسوبين على إدارة الدكتور محمد كمال

وكمعالجة لبداية هذا الانشقاق، حثَّ الدكتور محمد كمال القطاعات التابعة له (خمسة قطاعات، منهم واحد يتواصل سرًّا مع الدكتور محمود عزت) على أن يقوموا بانتخاب مسؤولين جدد لتمثيل هذه القطاعات ثم يحاولوا الجلوس مباشرة مع الدكتور محمود عزت، ربما أمكن التوصل لاتفاقٍ جديد. وفي الوقت نفسه، كان الدكتور محمد عبد الرحمن رئيس اللجنة الإدارية العليا - وفق قرارات الدكتور محمود عزت - يقوم بتشكيل لجنة إدارية جديدة، وكان هناك حذر من قبول أي ممثلٍ من القطاعات المقربة من الدكتور محمد كمال حتى لو قاموا بانتخاب ممثلين جدد. وعند أول التئام للجنة الإدارية العليا الجديدة برئاسة الدكتور محمد عبد الرحمن - وبدون حضور الدكتور محمود عزت - جرى الخلاف على اللجان المركزية الأخرى التي سيختار تعيينها (والتي ستؤثر في أغلبية التصويت داخل اللجنة الإدارية)، وبأغلبية الحضور اتفقوا على اختيار لجنة الشباب والحراك (التي كانت أقرب للإدارة السابقة للدكتور محمد كمال) بدل اللجان الأخرى المقترحة من قِبل الدكتور محمد عبد الرحمن (الذي كان راغبًا في لجنة التربية ولجنة الخطَّة المقربة منه ومن الدكتور محمود عزت). وفي الاجتماع الثاني، الذي حضره الدكتور محمد كمال وبرئاسة الدكتور محمد عبد الرحمن، اتفقوا على التشكيل الجديد بعدد أصوات (٧ أفراد) (منهم الدكتور محمد كمال) مقابل (٤ أفراد) (منهم الدكتور محمد عبد الرحمن).

كما أثير في هذا الاجتماع موضوع اختيار رئيس اللجنة هل يكون وفق قرار الدكتور محمود عزت أم وفق انتخاب أعضاء اللجنة واختيارهم وتوافقهم، ومن هنا فقَدَ الدكتور محمود عزت أغلبية التأثير في هذه اللجنة الإدارية العليا، وبالتالي لم يهدأ الصراع، ولم يكن حلُّ انتخابِ قياداتٍ جديدة تمثِّل كلَّ القطاعات الجغرافية حلًّا للأزمة والصراع الداخلي.

وفي ديسمبر ٢٠١٥، تمَّ الإعلان من قِبل الدكتور محمد عبد الرحمن عن قرار الدكتور محمود عزت بحلِّ هذه اللجنة الإدارية العليا الثانية، والبدء بإجراءات تحقيقٍ وإيقافٍ للمحسوبين على إدارة الدكتور محمد كمال[٦٢]. وفي الوقت نفسه، أعلن مكتب رابطة الإخوان المصريين بالخارج في لندن (المقرَّب من الدكتور محمود عزت) في ١٤ ديسمبر ٢٠١٥ إقالة محمد منتصر وتعيين طلعت فهمي متحدثًا باسم الجماعة[٦٣]. ثم تبع ذلك إعلان موقع رسمي جديد للجماعة، وصفحات تواصل اجتماعي جديدة تمثِّل الجماعة، تختلف عن الموقع والصفحات الأخرى التي تديرها اللجنة الإدارية العليا والفريق المحسوب على الدكتور محمد كمال[٦٤]. وردًّا على ذلك، أصدرت اللجنة الإدارية العليا (مجموعة الدكتور محمد كمال) بيانًا أكَّدت فيه استمرار محمد منتصر متحدثًا باسم الجماعة[٦٥].

هذان الموقفان يبيِّنان أن الخلاف انتقل من وجهات نظرٍ حول فاعلية الجماعة واستراتيجية حركتها إلى حسم جهة الإدارة العليا التي عليها أن تدير هذا النقاش، وبالتالي من له حقُّ التحكُّم في تقييم أو استمرار أو التحقيق مع اللجنة الإدارية العليا. وبحسب أحد القيادات المحسوبة على الدكتور محمود عزت فإنَّ: "جوهر الأزمة أن مجموعة من الناس في اللجنة الإدارية المقربة من الدكتور محمد كمال أعطت نفسها حقَّ إدارة الجماعة بدون وجه حقٍّ"[٦٦]. فالخلاف هنا حول من يتحكَّم في الدفَّة القيادية للجماعة التي تقرِّر متى تدعو للانتخابات أو متى تكون غير جاهزة، ومن له صلاحيات الاختيار والتعديل على الإدارة التنفيذية للجماعة.

على هذا الأساس استمرَّ الصراع الداخلي والضغط بالآليات والأدوات التنظيمية، واستمرَّ كلُّ طرفٍ في الطعن في شرعية الآخر. وعملت القيادة التاريخية على تقويض إدارة الدكتور محمد كمال وكل من ينتمي لها، ربما نتيجة خوفها الفطري من محاولاتٍ قد تفضي إلى انتخاب مكتب إرشاد جديد أو التفكير في استراتيجيات وأساليب غير مألوفة للجماعة، وهي التي اعتادت على المركزية والحذر خاصةً في أوقات الأزمات والضغوط والقمع. لذلك جعلت أولوياتها السيطرة على دفَّة توجيه الجماعة، واستعادة البيئة التنظيمية التي تراها تلك القيادات ملائمة.

ورغم أن هناك عدَّة عوامل كان بإمكانها المساعدة على إنهاء هذا الصراع، مثل الاعتقالات التي طالت جميع أعضاء مكتب الإرشاد والذين كان بعضهم طرفًا في هذا النزاع، ومبادرات الوساطة التي قامت بها عدَّة أطراف من داخل التنظيم أو من خارجه (مثل الدكتور يوسف القرضاوي الذي حاول تقديم مبادرة في يناير ٢٠١٦ مع العديد من الرموز أخرى)، بل وحتى بعد أن قرَّر الدكتور محمد كمال الاستقالة والانسحاب من المشهد في مايو ٢٠١٦؛ كل ذلك لم يغيِّر من جوهر الصراع شيئًا، فقد بلغت حالة التوجُّس حدًّا كبيرًا ومهيمنًا لدى بعض القيادات التاريخية التي ازداد تأثيرها يومًا بعد يومٍ داخل التنظيم، وضعفت إدارة الدكتور محمد كمال تنظيميًّا أو من تبقى منها يومًا بعد يومٍ.

تقييم خطَّة «الإرباك والإنهاك»

لم تكن هذه الخلافات القيادية الكبيرة هي كل ما يدور داخل الجماعة. فقد كان هناك الكثير من ورش التقييم والتفكير، سواء تقييم خطَّة أغسطس ٢٠١٤، أو ما يتعلَّق بطريقة سير الجماعة في هذا التوقيت. لكن خلافات القيادة أضعفت هذه التقييمات، وتسبَّبت في مدِّ حالة السجال والمناقشات وإضعاف روح الفاعلية لدى أعضاء الجماعة، وبحسب تعليق أحد القيادات: «من شهر أبريل ٢٠١٥ وبسبب النقاشات والخلافات، فإن غالب حركة التنظيم التنفيذية بدأت تتوقف، خاصةً مع تصاعد الاعتقالات المؤثرة في كل هياكل الجماعة»[٦٧]. وقد جعلت هذه الخلافات ما يدور من نقاشاتٍ وتقييماتٍ تبدو وكأنها مسيَّسة وغير موضوعية، فكأنها موجَّهة من قِبل طرف ضد الطرف الآخر؛ فهناك طرف يدعو للتحقيق في تجاوزات، وهناك طرف يقوم بعملية تقييم، وهو ما يعكس سجالًا يؤثر في الأفراد وفي طريقة تعاطي المكاتب الإدارية واللجان المركزية للجماعة.

كان من الطبيعي أن تجلب هذه التجربة مناقشاتٍ وسجالات، فبعض المكاتب الإدارية في المحافظات بدأت تشعر بالضغط الشديد مع تصاعد الضربات الأمنية العنيفة، كما أنها رأت وجودَ تجاوزاتٍ واندفاعًا من بعض الشباب الذين شاركوا في ملف الإرباك، وزاد الأمر بتصاعد السياسات الأمنية بالتصفيات وتنفيذ أحكام الإعدام كرسالة تحذيرية بأن القادم سيكون أشدَّ وأقسى على الجماعة وأنصارها.

ورغم دفاع مجموعة الدكتور محمد كمال وإدارته عن خطَّة أغسطس ٢٠١٤، فإن اللجان التي مارست التقييم، خاصةً اللجنة التي أشرفت على ما سُمي بالعمل النوعي كان لها تقييمٌ آخر، فقد رأت أن هذه الخطَّة برغم أنها أحدثت حراكًا وفاعليةً للجماعة وهياكلها، فإنها لم تحقِّق هدفًا سياسيًّا عمليًّا، ولم تستفد الجماعة منها سياسيًّا[٦٨]. صحيح أن الجماعة أحدثت زخمًا جماهيريًّا في التظاهرات الحاشدة بعد غيابها فترة طويلة من الزمن، ونجحت تكتيكيًّا في إرباك البلطجية والأجهزة الأمنية في بعض المحافظات، بل ونجحت في إرسال بعض الرسائل الغاضبة القوية، مثل محاولة الضغط على الإعلاميين باستهداف عددٍ من محولات الكهرباء المؤثرة في مدينة الإنتاج الإعلامي[٦٩]، حتى أدى ذلك إلى تسويد الشاشات لفترة مؤقتة في أبريل ٢٠١٥ [٧٠]؛ لكن النتيجة أن الواقع لم يتغيَّر، بل وأنهك الجسد التنظيمي مرةً أخرى مع ازدياد عنف الممارسات الأمنية.

بدأ الخلاف الإخواني القيادي حول ماذا يجب على الجماعة فعله، وكيف تفكِّر في استراتيجية فعَّالة لمواجهة الانقلاب، ثم انتقل إلى صراعٍ على آليات إدارة الجماعة وما هي المرجعية الإدارية العليا لها، وهل هي بحاجة إلى الاستمرار في محاولات التطوير الهيكلية التنظيمية والقيادية، أم بحاجة إلى العودة للحذر الفطري والمركزية وتجنُّب المحاولات التغييرية

رابعًا: تفسير أسباب تصاعد أزمة الخلافات القيادية وصعوبة استعادة الجماعة لفاعليتها

بدأ الخلاف الإخواني القيادي حول ماذا يجب على الجماعة فعله، وكيف تفكِّر في استراتيجية فعَّالة لمواجهة الانقلاب، ثم انتقل إلى صراعٍ على آليات إدارة الجماعة وما هي المرجعية الإدارية العليا لها، وهل هي بحاجة إلى الاستمرار في محاولات التطوير الهيكلية التنظيمية والقيادية، أم بحاجة إلى العودة للحذر الفطري والمركزية وتجنُّب المحاولات التغييرية خوفًا من عواقبها. ومع الوقت، باتت الأزمة حادةً ولم يفلح القادة في احتوائها أو الحفاظ على فاعلية الجماعة وحسن الاستفادة مما تبقى من مواردها.

هناك عدَّة عوامل يمكن الإشارة إليها ساهمت في تصاعد حدَّة الخلاف وصعوبة احتوائه، أهمها:

أولًا: الضغوط الأمنية الشديدة وغير المسبوقة

ساهمت السياسات الأمنية في المزيد من الضغوط على التنظيم الإخواني، ورغم أن الاعتقالات ومواجهة التظاهرات بالعنف والقتل وتغييب القيادات والكوادر التنظيمية باتت أمرًا عاديًا مع نهاية عام ٢٠١٣ وخلال عام ٢٠١٤، فإنه يمكن ملاحظة تغييراتٍ في السياسات الأمنية في عام ٢٠١٥ حاولت المساهمة في تذكية الصراع والخلاف الداخلي. إذ هناك روايات كثيرة تتحدَّث عن محاولاتٍ أمنية لاستثارة بعض قيادات التنظيم المعتقلة لحثِّها على ما وُصف بالحفاظ على الجماعة ونهجها أمام تهوُّر الشباب وطيشهم أو أمام مجموعة الإدارة الجديدة (برئاسة الدكتور محمد كمال)، وأن هناك واجبًا تجاههم للحفاظ على الجماعة.

وبالتأكيد، فإن الحفاظ على الجماعة والخوف من التطرف أو العنف هو أمر موجود لدى قياداتٍ كثيرة، ولم يكن سبب نشأته هو السياسات الأمنية؛ لكن الأجهزة الأمنية حاولت استغلال ذلك في تصعيد التوتُّر الداخلي وزيادة عدم الثقة داخل الجماعة. وتذكر رواياتٌ كثيرة أمثلةً لمثل هذه الحوارات مع قياداتٍ من محافظاتٍ مختلفة، ومنها توثيق الباحث لحوارٍ دار بين أحد المسئولين المقربين من الإدارة في عام ٢٠١٥ مع أحد كوادر التنظيم في حزب الحرية والعدالة في إحدى محافظات الدلتا وكان معتقلًا وتمَّ الإفراج عنه في فبراير ٢٠١٥، وقبل الإفراج عنه مع آخرين حرصت القيادات الأمنية على حواراتٍ منفردة معهم في مقر جهاز الأمن الوطني بالمحافظة لا تقلُّ عن ٨ ساعات، يركِّزون فيها على محاولة إقناعهم بأنهم عندما سيخرجون سيجدون الجماعة أصبحت فريقين، وهناك فريق أخذ اتجاه العنف، وواجبكم هو الحفاظ على الجماعة ونهجها السلمي في مواجهة الطرف الآخر[٧١]. لقد كان تعليق هذا القيادي على هذا الحوار بأن الأمن يحاول تذكية الاستقطاب والصراع الداخلي، وأنه لم يثمر معه شخصيًا بغضِّ النظر عن موقفه من طرفي الأزمة.

وفي ٥ مارس ٢٠١٥، حدثت تعديلات وزارية شملت تغيير وزير الداخلية وتعيين مجدي عبد الغفار[٧٢] وزيرًا للداخلية، وقد كان سابقًا مسئولًا عن قطاع الأمن الوطني بالوزارة، وتوالى بعد ذلك تطوير السياسات الأمنية لتلحق مزيدًا من الضغوط والتأثير في التنظيم، لتبدأ مرحلة جديدة في السياسات الأمنية القمعية مع الجماعة.

ففي ٧ مارس ٢٠١٥، أقدمت الداخلية على تنفيذ قرار الإعدام بحقِّ الشاب محمود رمضان[٧٣] المتَّهم بإلقاء أطفال من فوق أسطح عمارات بالإسكندرية في أثناء تظاهرات مناهضة للانقلاب في عام ٢٠١٣، ولم يكن الشاب منتميًا لتنظيم الإخوان، وكانت التُّهم والمحاكمات تُلقِي بالكثير من علامات الاستفهام حول العدالة والتحقيق. وقد طالبت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان بإيقاف حكم الإعدام[٧٤]، وبدا تنفيذ حكم الإعدام في هذا التوقيت رسالةً عن تغيير حقيقيٍّ متصاعد في السياسات الأمنية، وبحسب مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان فإن:" إقدام السلطات المصرية على تنفيذ هذا الحكم أمر مؤسف، خصوصًا وأن إجراءات المحاكمة شابها العديد من العيوب ... وهذا الإعدام مؤشر واضح لتدهور حالة حقوق الإنسان في مصر، ومخاوفنا من أن يكون ذلك تمهيدًا لتنفيذ المزيد من الأحكام التعسُّفية المماثلة، التي قررتها المحاكم في حقِّ المئات إثر محاكماتٍ غير عادلة»[٧٥].

وفي ٧ مايو ٢٠١٥، تمَّ تنفيذ حكم الإعدام في قضية عُرفت بـ«عرب شركس»[٧٦] وهم ليسوا أعضاء في التنظيم، وكانت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان أيضًا قد طالبت مصر بإيقاف تنفيذ حكم الإعدام، وطالب زاينابو سيلفي رئيس اللجنة الحكومةَ بـ: «تحقيق المعايير الأساسية للمحاكمة العادلة، ووقف عقوبة الإعدام، والتمسُّك بالتزاماتها بالقانون الدولي لحقوق الإنسان»[٧٧]، لكن تنفيذ الحكم بدا أنه استكمالٌ لإيصال رسالة أمنية بأن السياسات الأمنية ستكون في حالة تصاعدٍ وفي شكلٍ أكثر عنفًا وانتقامًا.

وفي ١ يوليو ٢٠١٥، وجَّهت وزارة الداخلية لأول مرة ضربةً أمنيةً قاسيةً وعنيفةً بقتل ١٣ قياديًا إخوانيًا عقب مداهمة اجتماعٍ لهم في منطقة أكتوبر[٧٨]، وقد كانوا قيادات مسئولة عن قطاع وسط الدلتا، وكانوا من أكثر الفاعلين داخل الجماعة، وكان من بينهم الذراع اليمنى للدكتور محمد كمال وأمين عام اللجنة الإدارية العليا المهندس عبد الفتاح السيسي.

وتحدَّث كثيرون من مسئولي العمل الإخواني أن الاعتقالات في هذه المرحلة لم تكن كسابقتها، وبحسب وصف أحد أعضاء اللجنة الإدارية العليا في هذه التوقيت: فقد "كانت الاعتقالات بعد تولي مجدي عبد الغفار أكثر تركيزًا على الهيكل التنظيمي والفاعلين داخله ، والعمل على ضرب الفاعلية داخل التنظيم، وزاد الحرص على جمع المعلومات عن الهيكل والفاعلين، ومحاولات التتبُّع والتنصُّت ونشر كاميرات المراقبة في كل مكان»[٧٩].

وقد ساهمت هذه الأجواء في صعوبة الالتقاء والتواصل، وزيادة الهواجس وعدم الثقة، كما ألقت بضغوطٍ كبيرة على كل من في سدَّة المسئولية القيادية، ورغم وحدة مرجعيتهم وطول خبرتهم التنظيمية فقد اختلفت استجابتهم وردود أفعالهم وطريقة تعاطيهم مع الضغوط في ظلِّ غياب اليقين، واستمرار المصير المجهول، وارتفاع كلفة التضحيات.

ثانيًا: الخطط ومحاولات التجريب - أو التطوير - لم تحقِّق أهدافها السياسية

كانت غاية التفكير في الخطط الإخوانية وفي الحراك والتظاهرات وخطَّة الستة شهور ثم خطَّة أغسطس ٢٠١٤، هي العمل من أجل إحداث تغييرٍ أو حلحلة في المشهد السياسي تخفِّف من وطأة الإقصاء والعنف، وتفتح أفقًا لاستعادة مسار التغيير والديمقراطية. وعلى عكس ما كان حاصلًا من سجالٍ ظاهر بين قيادات الإخوان، فقد كانت بعض التقييمات الداخلية تراجع ما أقرته سابقًا، بل وتسعى لتعديله أو تصحيحه أو إيقافه، ومنها ما أقرته اللجنة المشرفة على خطَّة أغسطس ٢٠١٤: "إن ما تمَّ خلال خطَّة يناير ٢٠١٥ من أعمال الإرباك أو التحركات النوعية لم تستفد منه الجماعة سياسيًا، ولم يُحدث تأثيرًا على القرار السياسي، ولم يتحقَّق أي هدف سياسيٍّ"[٨٠]، ووفق ذلك أقرت اللجنة «وقف كل الأعمال المتعلِّقة بالإرباك»[٨١].

وأمام العجز عن تحقيق أي هدف سياسيٍّ ملموس، ومع تصاعد الضغوط الأمنية، بدأت حالةٌ من البلبلة بين بعض المكاتب الإدارية وبين إدارة الملف المتعلِّق بخطَّة الإرباك أو العمل النوعي، بسبب تقييم الجدوى من هذا النشاط، أو طبيعة الأفراد الذي يعملون في هذا الملف، أو ما حدث من تجاوزات. وقد أدَّت كثير من هذه النقاشات والتقييمات مع زيادة مناخ الخلاف والاستقطاب الحاد الداخلي وقوة الضربات الأمنية إلى توقف أو انسحاب بعض المشاركين في هذه الخطَّة، بل والأهم هو اتخاذ قرار من قِبل بعض قيادات هذا الملف «بترك تنظيم الإخوان والانفصال التام بشكل قياديٍّ وهيكليٍّ عن الجماعة في سبتمبر ٢٠١٥، وهو ما تمَّ فعليًا»[٨٢]. ولم يمثِّل هذا الأمر فرصةً لحلِّ الخلافات بين المجموعتين؛ إذ إن الخلافات الداخلية كانت قد أخذت منحًى يتعلَّق بطبيعة القيادة ومن له اليد العليا في إدارة الجماعة، بغضِّ النظر عن مسألة عمل اللجان النوعية، أو الأمور المتعلِّقة بها.

وأمام العجز عن تحقيق أي هدف سياسيٍّ ملموس، ومع تصاعد الضغوط الأمنية، بدأت حالةٌ من البلبلة بين بعض المكاتب الإدارية وبين إدارة الملف المتعلِّق بخطَّة الإرباك أو العمل النوعي، بسبب تقييم الجدوى من هذا النشاط، أو طبيعة الأفراد الذي يعملون في هذا الملف، أو ما حدث من تجاوزات

كانت خطَّة أغسطس ٢٠١٤ تمثِّل محاولةً لتجريب التفكير بطريقة مختلفة في التعامل مع الحالة الاستبدادية القمعية في البلاد. ورغم بعض الآثار الإيجابية لها والمتمثِّلة في إنجاح التظاهرات

ومن المفارقات أن التنظيم عمل بسلاسة في غياب القيادة وغياب الاستراتيجية، ولم تنشأ الخلافات إلا بعد محاولة تجريب التطوير والتغيير في بيئة شديدة التعقيد وفي ظروفٍ أمنية صعبة، وهو ما يشير إلى طبيعة النمط الإداري والتنظيمي الذي اعتادته الجماعة

الحاشدة في يناير ٢٠١٥، بشكلٍ لم يحدث منذ وقت طويل ربما منذ ٣٠ أغسطس ٢٠١٣، فقد فشلت اللجنة الإدارية العليا في تحقيق أهدافها، وذلك مقارنةً بالتوقعات العالية التي بشَّرت بها اللجنة الإدارية العليا، وارتفاع سقف آمال وطموحات الشباب وأعضاء الجماعة، وكذلك ما أضفته تصريحات المتحدِّث محمد منتصر من ثقةٍ وحديثه عن اقتراب الحسم الثوري، حتى سُميت خطَّة أغسطس ٢٠١٤ داخل التنظيم الإخواني بخطَّة الإنهاك والإرباك والحسم. وعلاوة على كل ذلك، ترتب على هذه الخطَّة الكثير من الآثار السلبية على الجماعة.

لقد كانت اللجنة الإدارية العليا وغالبية الأعضاء المؤيدين للدكتور محمد كمال في حالة اندفاعٍ وعنفوان، وتتملَّكهم حالةٌ ثورية راغبة في إحداث تغييرٍ بأي طريقة في المشهد السياسي، وتريد أن تكون الجماعة سبيلًا لذلك. لكن تغيير جماعة بهذا الحجم يحتاج إلى ما هو أكبر بكثيرٍ من حسم انتخاباتٍ تمت تحت وطأة القمع والاستبداد والصراع؛ يحتاج إلى الكثير من الحكمة والمهارات وفنون خاصَّة في الاتصال وفي الإدارة. لقد كانت اللجنة الإدارية العليا هي القيادة الفعلية للجماعة، وطبيعة الجماعة أنها مركزيةٌ، ولم تتخيَّل اللجنة أنها يمكن أن تُرفض وتُواجه بهذه الطريقة من قِبل القيادات التاريخية، بسبب محاولاتها الإقدام على تغييراتٍ داخل الجماعة وفي هياكلها ولجانها ولوائحها وقيادتها استجابة لضغوط الواقع.

لكن على الجانب الآخر، فإن القيادات التاريخية لم تحسن التعامل مع قيادات اللجنة الإدارية العليا، فقد كان ولاء أعضائها ليس لأشخاص، وكان بإمكانهم أن يتقبلوا بسهولة تغيير الدكتور محمد كمال (وحدث ذلك متأخرًا عندما قرَّر التنحي في مايو ٢٠١٦)، كما أنهم كانوا حريصين أن تتمَّ قراراتهم بعد التواصل والمشاورات مع القيادات الوسيطة بشكل مستمر، وكانوا متقبلين لتحمُّل المسؤولية والاستعداد للاعتراف بالخطأ. ولم يقبل الدكتور محمد كمال السفر للخارج حتى بعد تنحيه، ورفض ذلك مرارًا برغم تضييق الخناق الأمني عليه، حتى تمَّ قتله في الثالث من أكتوبر ٢٠١٦. وكذلك الأستاذ حسين إبراهيم الذي كانت آخر حواراته قبل الاعتقال - اعتقل في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٥ [٨٣] - تنمُّ عن محاسبة للنفس والاستعداد للاعتراف بأي تقصير أو خطأ مع أهمية دعم الشباب وتقديم قياداتٍ جديدة يقف الجميع وراءها ويدعمها. ووفق حوار لأحد القيادات الشابة معه قبيل اعتقاله، فإن الأستاذ حسين إبراهيم كان يرى أن: «هذه الإدارة - يقصد اللجنة الإدارية العليا - لم تنجح في حسم ملف الخلافات الداخلية وإنهائها، ولم تنجح في التأثير في المشهد السياسي، وأنه يجب التفكير بطريقة مختلفة مع أشخاص مختلفين عن الإدارة الحالية (يقصد كل مجموعة إدارة الدكتور محمد كمال)"[٨٤].

لقد كان تأثير الموت والتعذيب والتنكيل والتصفية والإعدام هائلًا في أعضاء الجماعة وخاصةً شبابها، وهو ما كان يتطلَّب حكمةً أكبر من القيادات التاريخية في استيعاب هذه الظروف الصعبة، والتعامل مع الاختلافات في رؤى الحركة وتوجهاتها، بدلًا من أن تحاول أن تحسمها بشكل إجرائيٍّ تنظيميٍّ، تسبَّب في زيادة الاستقطاب والصراع داخل الجماعة.

ومن المفارقات أن التنظيم عمل بسلاسة في غياب القيادة وغياب الاستراتيجية، ولم تنشأ الخلافات إلا بعد محاولة تجريب التطوير والتغيير في بيئة شديدة التعقيد وفي ظروفٍ أمنية صعبة، وهو ما يشير إلى طبيعة النمط الإداري والتنظيمي الذي اعتادته الجماعة، وأنه ليس من السهولة تغييره تغييرًا مفاجئًا، خاصةً لو لم يثمر التغيير عن نجاحاتٍ سريعة مع القدرة على الحفاظ على تماسك التنظيم في الوقت ذاته.

ثالثًا: غياب عناصر مهمَّة في التفكير والتقييم، والتركيز على العنصر الإجرائي في مواجهة القوى الأمنية

من محصلة عشرات المقابلات والحوارات مع كثيرٍ من القيادات التنظيمية والأعضاء الفاعلين فيها، فقد كان النظر لتقييم الواقع قاصرًا؛ إذ كان التركيز على أن الجماعة وصلت بالنضال الاحتجاجي والدستوري السلمي إلى الرئاسة لكن تمت إزاحتها بالقوة بسهولة، ولم تكن قادرةً على منع القوة القمعية الباطشة من تنفيذ مخطط إزاحة الجماعة وإنهاء المسار الديمقراطي الوليد، وكبح القوى الأمنية عن ممارسات القمع والانتهاك والإقصاء.

ومن ثمَّ، كان النقاش يبدأ غالبًا من مدخل إجرائيٍّ تنفيذيٍّ مرتبط بضغط الواقع واللحظة الحالية، وهي الحاجة الملحَّة السريعة لوجود خطَّة تنفذها الجماعة في الشوارع والميادين لمحاولة مواجهة الانقلاب، لكن تلك الحوارات لم تشمل نظرات معمقة في المسار الطويل - منذ رحيل مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١ - الذي كان سببًا في الوصول لهذه الحالة، ولم تتحدَّث الجماعة عن تقييم استراتيجيتها في المرحلة الانتقالية، وأسلوب تعاملها مع المؤسسة العسكرية والأمنية، ولا عن أسلوب تعاطيها السياسي وطريقة بناء تحالفاتها وما نوعية العلاقات والتحالفات التي تحتاجها، ولا عن مرتكزاتها الإقليمية والدولية، ولم يتم تقييم الأسباب الداخلية للجماعة التي تسبَّبت في الاستقطاب السياسي الحاد، ولماذا لم تتمكَّن الجماعة من إحباط محاولات تقليب الشعب ضدها، ولماذا لم تتمكَّن الجماعة من ترجمة أغلبيتها إلى واقع سياسيٍّ.

حتى في تعاملها مع تحديات مرحلة ما بعد الانقلاب، لم تمتلك الجماعة قدراتٍ ملائمةً للتفكير في آليات تغيير النُّظم الاستبدادية القمعية، وكيف يمكنها اختراق المنظومة السياسية الداعمة للسلطة، وكيف يمكن التأثير في مرتكزات قوة السلطة القمعية الجديدة؟ فلم تدرك الجماعة اختلاف طبيعة النظام ورأس النظام وعلاقته بباقي أجهزة الدولة ما بين يناير ٢٠١١ والوضع بعد ٢٠١٣. لقد كانت مخيلة يناير ٢٠١١ واعتصام التحرير حاضرين في الأذهان لكن الواقع السياسي كان مختلفًا، فقد كانت هناك شقوقٌ واضحة في نظام الرئيس مبارك وداخل أجهزته قبيل يناير ٢٠١١، حتى إن الحالة الإعلامية المقربة من النظام كانت تنتقد رأس النظام والتوريث. لقد كانت هناك خلافاتٌ تتعلَّق بخليفة مبارك ومدى قبول المؤسسة العسكرية لتولي جمال مبارك للحكم، وهذا وضع مختلف تمامًا عمَّا هو عليه بعد الثالث من يوليو ٢٠١٣، حيث يقود الصراع الحالي رأس المؤسسة العسكرية - الذي اختاره الرئيس محمد مرسي - وهو يحكم قبضته على المؤسسة العسكرية إضافة إلى خلفيته المخابراتية، كما لم تتعرض الجماعة لفارق السياق الإقليمي والدولي، فالحالة الإقليمية والدولية قبل عام ٢٠١١ لم تكن بهذا العداء والسفور والدعم للقمع والاستبداد والوحشية المواجهة للثورة ودعاة التغيير.

كما لم تتعرض الجماعة لنقاش موضوعيٍّ حول بنيتها وطبيعة أفرادها وتكوينهم وقدراتهم وما هم مؤهلون له وكفاءتهم وكفاءة قادتهم في التعامل السياسي قبل أن تفكِّر وتختار أيَّ استراتيجيةٍ أو قرار سياسيٍّ يتناسب مع قدراتها وقدرات أعضائها وقادتها. وكذلك لم تناقش تصورات الجماعة عن الحكم والتغيير والثورة، ولماذا حين امتلكت أغلبية جماهيرية لم يتحقَّق لها ما كانت تنشده ولم تتمكَّن من الحفاظ عليه. لقد ظلَّت الاستنتاجات المتداولة المستخلصة من الأزمة بسيطةً وسريعةً وانطباعيةً، فما بين من يقول إن هناك تسرعًا حدث في مرحلة المجتمع، أو من يقول إن الأزمة تتعلَّق بالقوة، دون أن تكون هناك إجابة واضحة وعملية على السؤال: هل تملك الجماعة تصورًا عمليًا للتغيير أو تصورًا عن الثورة؟

لقد كان عبء هذه القيادة - وعبء كل نخب الجماعة شبابًا وشيوخًا - في هذه المرحلة ثقيلًا تحت وطأة ظروفٍ وتحدياتٍ استثنائية، وكانوا أمام مهمَّة تتعلَّق بمحاولة الاستجابة للواقع، ومحاولة السعي لتطوير الجماعة وتطوير العمل الثوري ومواجهة المنظومة القمعية الأمنية، ومحاولة التركيز على تحقيق انتصاراتٍ سريعة ممكنة في كل هذه الملفات، وهو أمر بالغ الصعوبة والتعقيد بعد مسارٍ أليمٍ منذ رحيل الرئيس مرسي وحتى هذه اللحظة. ورغم أنهم نجحوا في ترميم الخلخلة القيادية التي حدثت بعد فضِّ اعتصام رابعة، فإنهم لم ينجحوا في تطوير استراتيجية فعَّالة تؤثر في المشهد السياسي، ولم يتمكَّنوا من تجاوز استجاباتهم المختلفة لكل هذه الضغوط أو تجاوز تباين آرائهم وهواجسهم ومخاوفهم حتى بلغت حدًّا أحبط محاولات التقييم الموضوعي، ومحاولات التطوير، وبدَّد الأمل عند كثيرٍ من أعضائها، وأهدر كثيرًا مما تبقى لها من موارد، وجعل الجماعة تعاني من داخلها بأكثر مما تعاني من السياسات الأمنية التي تمارس ضدها.

لقد كان عبء هذه القيادة - وعبء كل نخب الجماعة شبابًا وشيوخًا - في هذه المرحلة ثقيلًا تحت وطأة ظروفٍ وتحدياتٍ استثنائية، وكانوا أمام مهمَّة تتعلَّق بمحاولة الاستجابة للواقع، ومحاولة السعي لتطوير الجماعة وتطوير العمل الثوري ومواجهة المنظومة القمعية الأمنية، ومحاولة التركيز على تحقيق انتصاراتٍ سريعة ممكنة في كل هذه الملفات

خاتمة

منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير، أصبح المشهد السياسي في مصر متغيِّرًا ومعقَّدًا، وتوالت على جماعة الإخوان المسلمين التحديات والضغوط، وفي كل مرة كانت الجماعة تفكِّر في كيف يمكن التعامل مع اللحظة الراهنة فقط، وكانت تحاول أن تجد الحلَّ السحريَّ في صيغة «تكيُّف لحظي»، لكن الحلول السحرية لم تأتِ. وبعد الانقلاب على الرئيس مرسي والمسار الديمقراطي الانتقالي بأكمله، ثم فض اعتصام رابعة، ظنَّت بعض القيادات التنظيمية أن هناك إجراءً واحدًا يمكنه أن يكون حلًّا سحريًّا، فقد ظنُّوا أن تغيير بعض القيادات كافٍ، أو قد يكون تعديل اللائحة حلًّا سحريًّا، أو قد تكون الانتخابات القاعدية في بيئة تنازعٍ وصراعٍ حلًّا سحريًّا، أو ربما يكون الحذر والكمون وفعل «اللاشيء» هو الحل السحري. كل ذلك لم يقدِّم جديدًا، فالأزمة السياسية معقَّدة، وهي تحتاج تقييمًا سياسيًّا دقيقًا شاملًا وعقولًا سياسية ملائمة للتعامل مع صراع بهذا الحجم.

حتى حين قررت قيادة الجماعة تغيير استراتيجية المواجهة واستخدام العنف بشكل منظَّم في إطار دفاعيٍّ يسبِّب إرباكًا للسلطة والأجهزة الأمنية القمعية، ويحقِّق دعمًا للمتظاهرين والمحتجين، ويدفع السلطة السياسية أو داعميها إلى التفكير في إيجاد حلحلة وتغيير في الوضع السياسي الحالي، كان هذ التفكير نابعًا من الغضب الشديد، وتحت تأثير الضغوط والقتل والدم والانتهاكات، مع عجز كل الاحتجاجات السلمية عن التأثير والاستمرار، وارتفاع الكلفة والتضحيات. لقد كان هذا التفكير نابعًا من شعور داخليٍّ عامٍّ أن الجماعة بحاجة إلى تطوير، وبالتالي فإنه لم يكن تطويرًا نابعًا من تصوُّر فكريٍّ أو أيديولوجيٍّ جديد، بل استجابةً لضغوطٍ عملية وميدانية وتكيفًا معها.

لذلك يمكن القول إن أزمة الجماعة كانت في جوهرها هي أزمة نخبتها القيادية، فقد كان الراغبون في التغيير داخل الجماعة كُثُرًا، لكنهم لا يمتلكون تصورًا واحدًا، ومع تزايد الضغوط والتهديدات والتحديات والإخفاقات، كان من الطبيعي أن تكون الاستجابات مختلفةً والتصورات والتقييمات مختلفة، وكانت البيئة الصراعية غير مناسبةٍ لصهر هؤلاء جميعًا وجمعهم على هدفٍ واحد، وعجزت القيادة عن التفاهم، فسهل تفرقهم وتشرذمهم وتبديد طاقتهم.

وقد أفقد الصراع الداخلي قيادات الجماعة - بل وعموم أعضائها - القدرة على التقييم الموضوعي لتجارب الجماعة، فتحت عنوان الحفاظ على الجماعة تمَّ تجميد النقاشات حول رؤية الجماعة وتوجهاتها والاستفادة من طاقاتٍ وخبراتٍ أكبر، وتمَّ في سبيل ذلك الإيقاف والتحقيق والفصل ونزع الشرعية التنظيمية عن آخرين، وتحت عنوان فكرة الحسم الثوري والخيارات الثورية ظهرت تجاوزاتٌ وأخطاء، ونتج عنها مزيدٌ من إنهاك التنظيم ومزيدٌ من التضحيات الباهظة بلا أيِّ أثر سياسيٍّ يُذكر.

تصاعد هذا الصراع زاد من التباين وعدم الثقة، ولم تنجح أي آلية أو مبادرة في تبديد هذه التخوفات والهواجس، وباتت القيادات التاريخية الرافضة لإدارة الدكتور محمد كمال راغبةً في إنهاء فكرة التدافع داخل الجماعة تمامًا، وعلى الرغم من أن إدارة الدكتور محمد كمال التي كانت هي الإدارة التنظيمية ويتبعها جميع أعضاء الجماعة، والتي امتلكت شرعية تنظيمية في فبراير ٢٠١٤، ونجحت في بناء هيكلٍ يمثِّلها في الخارج ومتحدِّث شاب يمثِّلها في الداخل، وسعت إلى تعديلاتٍ لائحية وانتخاباتٍ قاعدية شاملة، وقرَّبت الكثير من الشباب، وحاولت تجريب تصورات واستراتيجية جديدة منذ أغسطس ٢٠١٤؛ فإنها لم تنجح رغم كل ذلك في تحقيق هدف سياسيٍّ مناسب لخطاباتها الثورية مرتفعة السقف، ولم تنجح في حسن إدارة الصراع والاحتفاظ بقدراتها داخل التنظيم، ولم تنجح في تدبير الموارد اللازمة التي تؤمِّن لها الاستمرار في هذا الصراع.

وفي المقابل، رأى كثيرون من المجموعة التي التفَّت حول قرارات الدكتور محمود عزت وشرعيته أن نتائج التطوير والتغيير غير مأمونة العواقب، وطغى الشعور الأبويُّ الذي حاولت القيادة التاريخية استخدامه لضبط إيقاع التنظيم وإعادته إلى الحذر الفطري والمركزية والنمط القيادي الذي كان سائدًا قبل يناير ٢٠١١.

وبعد مقتل الدكتور محمد كمال في أكتوبر ٢٠١٦، استمرَّ النزاع بين مجموعة أطلقت على نفسها اسم المكتب العام واعتبرت نفسها امتدادًا شرعيًّا ومنتخبًا لإدارة الدكتور محمد كمال، وورثت إرثًا ثقيلًا من النزاع والصراع الداخلي والنزيف السياسي الباهظ وسط مشهد أمنيٍّ وسياسيٍّ معقَّد في مصر، وزاد تشرذم رموزها في الخارج بعد استقالة مكتب الإخوان بالخارج (الذي شكَّلته إدارة الدكتور محمد كمال) وتفرق بعض أعضائه أو اختلف بعضهم مع الإدارة الشابة الجديدة في الداخل، أو عمل بعضهم بشكل مستقل، أو عاد بعضهم للتواصل مع القيادات التاريخية، وسعت هذه المجموعة (التي سمت نفسها المكتب العام من داخل مصر) لمحاولة ضبط أفرادها تنظيميًّا حتى وإن كانت أقلَّ عددًا، وحاولت وضع آمالها وأحلامها وتصوراتها في أوراقٍ سمتها الرؤية وبعض المراجعات، وما زالت تصطدم بواقع الأزمات السياسية وصعوبة الإرث الذي تحمله وعدم قدرتها على تقديم شيءٍ جديدٍ يضيف شيئًا ملموسًا للمشهد الإخواني أو السياسي.

تركت هذه الأزمة جرحًا عميقًا لدى كثيرٍ من أعضاء الجماعة بالداخل والخارج - شبابًا وشيوخًا - أيًّا كان موقفهم من طرفي الأزمة، كما ألقت بظلالٍ مؤلمة داخل السجون والمعتقلات، ووضعت الجماعة أمل أفرادها - في تطوير قدرتها وفاعليتها - في مهبِّ الريح، فوفق استبيانٍ أجراه الباحث في يونيو ٢٠١٧ فإن نسبة ٣٨٪ - من العينة الشبابية الإخوانية التي بلغت مائة شاب - يرون أنه لا يمكن أن يستعيد تنظيم الإخوان حيويته وقدرته على التأثير قريبًا، ونسبة ٣٦٪ مترددون في تحديد ذلك، ونسبة ٢٥٪ فقط يرون أنه يمكن للتنظيم أن يعود أكثر حيويةً وقدرةً على التأثير[٨٥]، وهي نسب تبيِّن بعض خيبات الأمل التي أضفتها نتيجة الصراع التنظيمي الداخلي على الأعضاء، كما رأت نسبة ٣٣٪ أنه يمكن أن يحدث تغيير في مصر مرةً أخرى نحو الديمقراطية، بينما قال ٣٩٪ إنه لا يمكن حدوث ذلك، وقال ٢٦٪ إنهم غير قادرين على التحديد[٨٦].

المراجع

١- https://www.aljazeera.net/news/arabic/٢٠١٣/٨/٢٠/اعتقال-مرشد-الإخوان-المسلمين-بمصر
٢- https://www.aljazeera.net/news/arabic/٢٠١٣/٨/١٧/مقتل-نجل-المرشد-العام-للإخوان
٣- https://www.almasryalyoum.com/news/details/٢٥٢٦٢٦
٤- https://www.elwatannews.com/news/details/٢٧٥٨٠٨
٥- https://www.elwatannews.com/news/details/٢٧٩٥٩٥
٦- http://www.bbc.com/arabic/middleeast/٢٠١٣/٠٨/١٣٠٨٢٩_egypt_beltagi_arrested
٧- https://www.almasryalyoum.com/news/details/٣١٩٧٥٥
٨- https://www.bbc.com/arabic/middleeast/٢٠١٣/١٠/١٣١٠٢٦_egypt_ekhwan_arrest
٩- مسئول إحدى اللجان المركزية للجماعة التابعة للجنة الإدارية العليا (الأولى والثانية) لإدارة الجماعة يونيو ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بين أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
١٠- عضو (٢) مجلس الشورى العام للجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر (٢) من عام ٢٠١١، وعضو اللجنة الإدارية العليا لإدارة الجماعة أكتوبر ٢٠١٤، مقابلة أجراها الباحث في يناير ٢٠١٩.
١١- مسئول إحدى اللجان المركزية للجماعة التابعة للجنة الإدارية العليا (الأولى والثانية) لإدارة الجماعة يونيو ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
١٢- مسئول إحدى اللجان المركزية للجماعة عام ٢٠١٤، وعضو المكتب الإداري بإحدى محافظات مصر نهاية عام ٢٠١٣ وبداية عام ٢٠١٤، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
١٣- مسئول الإخوان بإحدى جامعات مصر وعضو المكتب الإداري بإحدى محافظات مصر عام ٢٠١٤، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
١٤- مسئول إحدى اللجان المركزية للجماعة عام ٢٠١٤، وعضو المكتب الإداري بإحدى محافظات مصر نهاية عام ٢٠١٣ وبداية عام ٢٠١٤، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
١٥- عضو اللجنة الإدارية العليا الثانية لإدارة الجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر سبتمبر ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
١٦- عضو اللجنة الإدارية العليا الثانية لإدارة الجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر سبتمبر ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
١٧- عضو اللجنة الإدارية العليا الثانية لإدارة الجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر سبتمبر ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
١٨- عضو (١) مجلس الشورى العام للجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر (١) من عام ٢٠١١، وعضو إدارة رابطة الإخوان بالخارج، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
١٩- عضو اللجنة الإدارية العليا الثانية لإدارة الجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر سبتمبر ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٢٠- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٢١- عضو (٢) مجلس الشورى العام للجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر (٢) من عام ٢٠١١، وعضو اللجنة الإدارية العليا لإدارة الجماعة أكتوبر ٢٠١٤، مقابلة أجراها الباحث في يناير ٢٠١٩.
٢٢- مسئول إحدى اللجان المركزية للجماعة التابعة للجنة الإدارية العليا (الأولى والثانية) لإدارة الجماعة يونيو ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٢٣- عضو اللجنة الإدارية العليا الثانية لإدارة الجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر سبتمبر ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٢٤- عضو اللجنة الإدارية العليا الثانية لإدارة الجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر سبتمبر ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٢٥- عضو (٢) مجلس الشورى العام للجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر (٢) من عام ٢٠١١، وعضو اللجنة الإدارية العليا لإدارة الجماعة أكتوبر ٢٠١٤، مقابلة أجراها الباحث في يناير ٢٠١٩.
٢٦- عضو لجنة الخطة في إحدى محافظات مصر، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٢٧- مسئول إحدى اللجان المركزية للجماعة التابعة للجنة الإدارية العليا (الأولى والثانية) لإدارة الجماعة يونيو ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٢٨- عضو (٣) مجلس الشورى العام للجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر (٣) من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٢، وعضو مكتب إدارة الأزمة بالخارج (أو مكتب الإخوان بالخارج) عام ٢٠١٥ مقابلة أجراها الباحث في يناير ٢٠١٩.

٢٩- عضو لجنة الخطة في إحدى محافظات مصر، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٣٠- مسئول إحدى اللجان المركزية للجماعة التابعة للجنة الإدارية العليا (الأولى والثانية) لإدارة الجماعة يونيو ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٣١- عضو اللجنة الإدارية العليا الثانية لإدارة الجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر سبتمبر ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٣٢- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٣٣- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٣٤- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٣٥- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٣٦- عضو (٣) مجلس الشورى العام للجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر (٣) من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٢، وعضو مكتب إدارة الأزمة بالخارج (أو مكتب الإخوان بالخارج) عام ٢٠١٥ مقابلة أجراها الباحث في يناير ٢٠١٩.
٣٧- عضو (٣) مجلس الشورى العام للجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر (٣) من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٢، وعضو مكتب إدارة الأزمة بالخارج (أو مكتب الإخوان بالخارج) عام ٢٠١٥ مقابلة أجراها الباحث في يناير ٢٠١٩.
٣٨- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٣٩- مسئول إحدى اللجان المركزية للجماعة عام ٢٠١٤، وعضو المكتب الإداري بإحدى محافظات مصر نهاية عام ٢٠١٣ وبداية عام ٢٠١٤، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٤٠- عضو لجنة الخطة في إحدى محافظات مصر، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٤١- نائب مسئول قسم الطلاب بالجماعة حتى عام ٢٠١٣، في مقابلتين أجراهما الباحث في يونيو ٢٠١٧، ويناير ٢٠١٩.
٤٢- عضو اللجنة الإدارية العليا الثانية لإدارة الجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر سبتمبر ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٤٣- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٤٤- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٤٥- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٤٦- https://almesryoon.com/story/٦٣٠٥٤٥/الإخوان-تستقبل-٢٠١٥-بانتخاب-مكتب-إدارة-أزمة-خارج-البلاد
٤٧- https://arabi٢١.com/story/٨٠٥٣٢٢/الإخوان-تعلن-محمد-منتصر-متحدثا-رسميا-لها
٤٨- https://www.almesryoon.com/story/٧٥٠١٤٧/منتصر-يكشف-كواليس-انتخابات-داخلية-أجرتها-الجماعة
٤٩- http://mubasher.aljazeera.net/news/محمود-حسين-لا-زلت-أميناً-عاما-لجماعة-الإخوان-المسلمين
٥٠- مسئول إحدى اللجان المركزية للجماعة التابعة للجنة الإدارية العليا (الأولى والثانية) لإدارة الجماعة يونيو ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٥١- مسئول إحدى اللجان المركزية للجماعة التابعة للجنة الإدارية العليا (الأولى والثانية) لإدارة الجماعة يونيو ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٥٢- عضو (١) مجلس الشورى العام للجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر (١) من عام ٢٠١١، وعضو إدارة رابطة الإخوان بالخارج، واطلع على هذه الرسائل والمكاتبات التي أرسلها الأستاذ جمعة أمني، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٥٣- عضو (١) مجلس الشورى العام للجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر (١) من عام ٢٠١١، وعضو إدارة رابطة الإخوان بالخارج، واطلع على هذه الرسائل والمكاتبات التي أرسلها الأستاذ جمعة أمني، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٥٤- نائب مسئول قسم الطلاب بالجماعة حتى عام ٢٠١٣، في مقابلتين أجراها الباحث في يونيو ٢٠١٧، ويناير ٢٠١٩.
٥٥- مسئول إحدى اللجان المركزية للجماعة التابعة للجنة الإدارية العليا (الأولى والثانية) لإدارة الجماعة يونيو ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٥٦- مسئول إحدى اللجان المركزية للجماعة التابعة للجنة الإدارية العليا (الأولى والثانية) لإدارة الجماعة يونيو ٢٠١٥، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٥٧- تُقسم الجمهورية في الهيكل الإخواني لـ ٧ قطاعات جغرافية.
٥٨- https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/٢٠١٥/٠٦/٠٢/القبض-على-القياديين-الإخوانيين-محمود-غزلان-وعبدالرحمن-البر
٥٩- https://www.youm٧.com/story/٢٠١٥/٦/٢/القبض-على-عبد-العظيم-الشرقاوى-عضو-مكتب-إرشاد-الإخوان-لتحريضه/٢٢٠٨٥٦٤
٦٠- https://ikhwanonline.info/اعتقال-د-محمد-سعد-عليوة-عضو-مكتب-الإرشاد/
٦١- https://rassd.com/١٤٣٨٩٩.htm
٦٢- https://arabi٢١.com/story/٨٨٧٩٧٨/محمود-عزت-يعلن-تشكيل-لجنة-إدارية-جديدة-للإخوان-المسلمين

٦٣- https://www.alquds.co.uk/مكتب-الإخوان-بلندن-يقيل-المتحدث-الإعلامي/
٦٤- https://almesryoon.com/story/٨٣٧٣٨٥/محمود-عزت-يفتتح-إخوان-سيت
٦٥- https://ar.haberler.com/arabic-news/٨٥٨٥٢٩/
٦٦- عضو (١) مجلس الشورى العام للجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر (١) من عام ٢٠١١، وعضو إدارة رابطة الإخوان بالخارج، مقابلات أجراها الباحث بني أكتوبر ٢٠١٨ ويناير ٢٠١٩.
٦٧- نائب مسئول قسم الطلاب بالجماعة حتى عام ٢٠١٣، في مقابلتين أجراهما الباحث في يونيو ٢٠١٧، ويناير ٢٠١٩.
٦٨- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٦٩- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٧٠- https://www.mbc.net/pages/يحدث-في-مصر/article/تفاصيل-مشكلة-انقطاع-الكهرباء-عن-مدينة-الإنتاج-الإعلامي
٧١- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٧٢- https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/٥/٣/٢٠١٥/وزير-الداخلية-المصري-مجدي-عبد-الغفار
٧٣- https://www.alaraby.co.uk/society/٧/٣/٢٠١٥/مصر-تنفيذ-أول-حكم-إعدام-بحق-رافضي-الانقلاب
٧٤- http://mubasher.aljazeera.net/news/اللجنة-الأفريقية-لحقوق-الإنسان-تطالب-بوقف-إعدام-محمود-رمضان
٧٥- https://www.alkarama.org/ar/articles/msr-tnfydh-hkm-aladam-fy-hq-mhmwd-hsn-rmdan-njm-bd-mhakmt-ghyr-adlt
٧٦- https://www.alaraby.co.uk/politics/١٧/٥/٢٠١٥/مصر-تنفيذ-حكم-الإعدام-بـ٧-من-متهمي-عرب-شركس
٧٧- http://www.masralarabia.com/الحياة-السياسية/٥٦١٦١١-اللجنة-الافريقية-تطالب-الرئاسة-بوقف-إعدامات-عرب-شركس
٧٨- https://www.alaraby.co.uk/politics/١/٧/٢٠١٥/الأمن-المصري-يقتل-٩-قيادات-إخوانية-بينهم-برلماني-سابق
٧٩- عضو (٢) مجلس الشورى العام للجماعة، ومسئول الإخوان بإحدى محافظات مصر (٢) من عام ٢٠١١، وعضو اللجنة الإدارية العليا لإدارة الجماعة أكتوبر ٢٠١٤، مقابلة أجراها الباحث في يناير ٢٠١٩.
٨٠- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٨١- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٨٢- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٨٣- https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/٢٧/١٠/٢٠١٥/اعتقال-أمين-عام-حزب-الإخوان-وقيادي-آخر-قبل-فرارهما
٨٤- عضو المكتب الإداري بإحدى محافظات وسط الدلتا ٢٠١٤ وبدايات ٢٠١٥، مقابلة أجراها الباحث في يوليو ٢٠١٩.
٨٥- استبانة أجراها الباحث لشباب الجماعة، يونيو ٢٠١٧.
٨٦- استبانة أجراها الباحث لشباب الجماعة، يونيو ٢٠١٧.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

research.sharqforum.org

SharqForum /

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دوليّة مستقلّة تتمثّل مهمتها في تطوير استراتيجيّات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعيّة، والازدهار الاقتصاديّ لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العامّ، وبتعزيز مُثُل المشاركة الديمقراطيّة، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعيّة